مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 2 آذار 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- الشرطة استخدمت القنابل الصوتية لقمع 50 متظاهرا

- يسي فرتر: بنظر نتنياهو فإن المتظاهرين من أجل الديمقراطية يتساوَون مع من أحرقوا حوارة

- سموتريتش: يجب محو حوارة من قبل الجيش

- الولايات المتحدة تطالب نتنياهو بالتنديد بتصريح سموتريتش إلا أنه يلتزم الصمت

- رئيس أركان الجيش هرتسي عليفي: كان علينا منع ما حدث في حوارة

- المستشارة القانونية للحكومة ستقدم لائحة اتهام ضد عضو الكنيست عوفر كسيف بتهمة الاعتداء على شرطي

- افتتاحية الصحيفة: شرطة بن غبير

- حنين مجادلة تكتب: دون الجهاز الأمني ما تم حرق حوارة

معاريف:

- تشويشات وإغلاق شوارع رئيسة خلال الاحتجاجات على إضعاف الجهاز القضائي

- مواجهات مع الشرطة واعتقال عشرات المتظاهرين بينهم طيار

- نقل عشرات المصابين إلى المستشفيات لتلقي العلاج

- وسائل الإعلام العالمية: ضعف نتنياهو يفقده السيطرة والعنف ضد المتظاهرين غير مسبوق

- إقرار قانون يمنع إخراج نتنياهو من رئاسة الحكومة إلا في حالة مرض أو اضطرابات نفسية

يديعوت احرونوت:

- مواجهات عنيفة مع الشرطة في تل أبيب خلال الاحتجاج على إضعاف الجهاز القضائي

- الشرطة استعملت قنابل الصوت ورشت المتظاهرين بالمياه العادمة

- حصار سارة نتنياهو في صالون للتجميل بتل أبيب من متظاهرين لمدة 3 ساعات

- خطاب شائن لنتنياهو قارن فيه بين مظاهرة تل أبيب وحرق حوارة

- الولايات المتحدة ضد سموتريتش الذي دعا إلى محو حوارة عن طريق الحكومة وليس المستوطنين

- الخارجية الأميركية: أقوال سموتريتش مثيرة للقرف وجارحة

- ضباط كبار في وحدات النخبة: لن نخدم الديكتاتورية

- عاصفة في هولندا: كنيسة البروتستانت تصف تعامل إسرائيل تجاه الفلسطينيين بـ"النازي"

تايمز أوف اسرائيل:

.نتنياهو يشبه المتظاهرين في تل أبيب بالمستوطنين الذين أشعلوا النيران في حوارة

. ضباط يتهمون المفوض العام للشرطة باستخدام القوة لإثارة انطباع بن غفير

.متظاهرون "يضايقون" سارة نتنياهو في صالون تصفيف شعر في تل أبيب، والشرطة تخرجها

.الولايات المتحدة تحث نتنياهو على إدانة "تحريض" سموتريتش بعد دعوته لمحي حوارة

.إسرائيل قد تستجيب لطلب المكسيك بتسليم مسؤول مكسيكي سابق

* * *

عين على العدو الخميس 2-3-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **جيش العدو**" :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 13 فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية."
- **يديعوت أحرونوت** :تم تمرير قانون حكم الإعدام لمنفذي العمليات بالقراءة التمهيدية في الكنيست.
- **موقع ذي ماركر** :وزير المالية، زعيم الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش: "أعتقد أنه يجب محو قرية حوارة، أعتقد أن على دولة إسرائيل فعل ذلك وليس المستوطنين."
- **جيش العدو** :في نشاط مشترك للجيش والشاباك وحرس الحدود في عقبة جبر، وبناء على معلومات استخبارية، تم اعتقال مسلحين يشتبه في تنفيذهم عملية إطلاق النار على طريق رقم 90 والتي أسفرت عن مقتل إسرائيلي، خلال النشاط تم رصد إصابة لمسلح حاول الفرار خلال عملية الاعتقال، كما تم ضبط وسائل قتالية كانت بحوزتهم.
- **إنقاذ بلا حدود** :فلسطينيون يرشقون حافلة بداخلها جنود من الجيش الإسرائيلي قرب وادي الأردن دون وقوع إصابات.
- **روعي شارون – قناة كان** :المؤسسة الأمنية الإسرائيلية توصي المستوى السياسي بتنفيذ بوادر من شأنها تقوية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :رئيس هيئة العمليات في الجيش الجنرال "عوديد باسيوك": خلال الشهر الأخير، حاولت إيران مرتين استهداف قطع بحرية بطائرات مسيرة، ونتائج هذه الأحداث لم تكن ناجحة من وجهة نظر الإيرانيين – قد نقترب مما يسمى بـ "Money Time" في مواجهة إيران، وفي التعامل مع ذلك كل شيء مطروح على الطاولة، نحن نواصل تسريع استعداداتنا إذا لزم الأمر، حيث تكون كل الخطط ذات الصلة مطروحة وإذا اضطرينا سنقوم بتفعيلها.

- **معاريف :**مدير عام وزارة خارجية العدو "رونين ليفي ماعوز: سعدت بلقاء سفير الإمارات في تل أبيب محمد آل خاجة، خلال العامين ونصف الماضيين تمكنا من بناء أساس متين للعلاقات، وأتطلع إلى استمرار العمل المشترك نحو تحقيق أرقام قياسية جديدة.

الشأن الداخلي:

- **يديعوت أحرونوت :**بعد أكثر من 3 ساعات حصار: المئات من عناصر الشرطة بالتعاون مع الوحدة 730 التابعة للشاباك وبسيارات مصفحة، تمكنوا من تخليص سارة نتنياهو من داخل صالون كوافير بعدما حاصرها متظاهرين في تل أبيب وهتفوا "البلد تحترق وسارة تقص شعرها"، نتنياهو وصفهم بـ"نشطاء الفوضى."

- **جيش العدو :**سيتم تفعيل إنذار اليوم الخميس الساعة 10:05 في المجلس المحلي دالية الكرمل في إطار مناورة للتحذير من وقوع زلزال.

- **القناة 12 العبرية :**نشر أول: بسبب التهديدات الموجهة إليه، رفعت وحدة الحماية في مكتب رئيس الوزراء مستوى الحراسات لوزير القضاء ياريف ليفين إلى أقصى درجة.

- **القناة 12 العبرية :**قوات الشرطة تحاول منع نشوب مواجهات بين متظاهرين من اليسار واليمين في ساحة باريس في القدس، بعدما رفع متظاهرون يمينيون لافتات كتب عليها "اليساريون خونة."

- **معاريف :**حدث غير معتاد في الجنوب: متظاهرون يزعمون أن جندياً هددهم بالسلاح، تصدى جندي للمتظاهرين ولوح بسلاحه تجاههم عند مفرق "بيت كاما."

- **إذاعة جيش العدو :**مظاهرات تل أبيب: اعتقلت الشرطة 39 متظاهراً تورطوا في أعمال شغب وفوضى وعصيان أوامر.

- **موقع والا 11 :**متظاهرا وصلوا إلى مستشفى "إيخيلوف" بعد إصابتهم بكدمات وجروح وحروق خلال مواجهات مع الشرطة في مظاهرات تل أبيب التي خرجت ضد الحكومة.

- **القناة 13 العبرية :**إصابة مراسلنا "روني شتسوتسنسكي" بقنبلة صوت ألقيت في اتجاهه أثناء تغطيته للمظاهرة في تل أبيب.

- **إذاعة جيش العدو :**بعد تصريحاته لإذاعة الجيش حول أحداث حوارة: المستشارة القضائية أذنت للشرطة بالتحقيق مع عضو الكنيست "تسفيكا فوغل" للاشتباه بالتحريض على الإرهاب.

- **قناة كان العبرية :**أصيب مجند بجروح في رأسه مساء اليوم بعد أن لكمه ناشط يهودي يميني أثناء إخلاء "بؤرة إفياتار" الاستيطانية، تم نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج الطبي.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **زعيم المعارضة "يائيرلابيد** :"دعوة الوزير سموتريتش إلى "محو حوارة" تحريض لتنفيذ جريمة حرب، اليهود لا يرتكبون المذابح واليهود لا يمحون القرى، لقد خرجت هذه الحكومة عن مسارها.
- **عضو الكنيست "عايدة توما سليمان" :**"قال وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، للتو إنه يعتقد أن على إسرائيل محو قرية حوارة عن الخريطة، يجب على المجتمع الدولي أن يستيقظ ويوقف هذه الحكومة القاتلة."
- **عضو الكنيست "رون كاتس :"**سموتريتش، أنت وزير كبير ولست عضوًا في المعارضة، إذا كانت لديك سلطة حقيقية في وزارة الدفاع، فسيكون جنود الجيش الإسرائيلي في خطر دائم من المحاكمة في محكمة الجنايات، طوال سنوات الدولة، كان نظام العدالة الإسرائيلي يحمي جنود الجيش الإسرائيلي، وأنتم خلال شهر واحد تدمرون كل شيء."
- **الوزيرة السابقة – عضو الكنيست "ميراف كوهين" :"**أعجبتني تغريدة قالت إنه يجب ارتكاب جريمة حرب، لأنني أعتقد أنه ينبغي ارتكاب جريمة حرب"- الوزير بوزارة الدفاع بتسلئيل سموتريتش."
- **عضو الكنيست "يوراي لاهاف هيرتسان" :"**وزير المالية يؤيد الدعوة لارتكاب جرائم حرب، علنا وبدون خجل، هذه حكومة فوضى، انهيار وإفلاس أخلاقي هذا عار."
- **"إيتماربن غفير" :"**وصلت إلى مقر الشرطة في تل أبيب، وأخبرت عناصر الشرطة أنه يجب عدم التسامح مطلقًا مع الفوضويين الذين يهاجمون رجال الشرطة ويقتحمون الحواجز ويحدثون الفوضى."
- **رئيس الشاباك السابق "يوفال ديسكين" :"**في عهد هذه الحكومة تدهور الأمن القومي إلى أدنى مستوى له، ربما يكون الأسوأ في تاريخنا، هذه ليست حكومة يمينية كاملة، إنها حكومة إرهابية كاملة، قد ينتهي بنا المطاف لبداية حرب أهلية بسبب هذه الحكومة البائسة، لقد فككوا وحدتنا."

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يشبه المتظاهرين في تل أبيب بالمستوطنين الذين أشعلوا النيران في حوارة

المعارضة تستنكر "البيان الفظيع"؛ رئيس الوزراء يقول بدون دليل أن "عناصر أجنبية" تقف وراء بعض المظاهرات، ويدعي زورا أن احتجاجات فك الارتباط عن غزة عام 2005 كانت سلمية

بقلم كاري كيلر-لين

وانتشرت الاحتجاجات في أنحاء إسرائيل، مما أدى إلى إصابة 11 شخصًا على الأقل واعتقال أكثر من 50 شخصًا، حيث اشتبك المتظاهرون مع الشرطة. وفي تل أبيب، تم التعامل مع المتظاهرين الذين حاولوا قطع طريق أيالون السريع بإجراءات عدوانية، بما في ذلك خراطيم المياه والقنابل الصوتية، وهي المرة الأولى التي استخدمت فيها هذه الوسائل في المظاهرات الأخيرة ضد التشريع المخطط له. ويوم الأحد، قام مستوطنون بأعمال شغب في بلدة حوارة الفلسطينية انتقاما لهجوم فلسطيني أسفر عن مقتل شقيقين إسرائيليين في وقت سابق من اليوم في نفس البلدة. وأحرق مستوطنون متطرفون منازل وسيارات ومخازن واعتدوا على فلسطينيين، مما أدى إلى وقوع إصابات ووفاة فلسطيني في ظروف غامضة.

مشبها بين أعمال شغب المستوطنين في بلدة فلسطينية والاحتجاجات في تل أبيب ضد خطة حكومته لإصلاح جذري لنظام القضاء في البلاد، دعا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الإسرائيليين يوم الأربعاء إلى "تهدئة التوترات، ووقف العنف." لكن يبدو أن مقارنته بين المجموعتين، التي أثارت غضب خصومه، قد طغت على دعوته إلى الهدوء.

أدلى رئيس الوزراء بتصريح مباشر من مكتبه خلال بث الأخبار المسائية بعد يوم من الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد ضد الإصلاح القضائي التي وصلت إلى مستويات جديدة من العداء. وقال نتنياهو "لن نقبل العنف في حوارة ولن نقبل العنف في تل أبيب." وقال رئيس الوزراء إنه في كلتا الحالتين، تجاوز المتظاهرون الخطوط الحمراء بالعنف والفوضى.

ولم يتضمن بيان نتنياهو دعوة منتظرة للتسوية والمحادثات، واتهم المتظاهرين بدلاً من ذلك بإثارة "الفوضى." وقال نتنياهو: "حرية التظاهر ليست رخصة لدفع البلاد إلى الفوضى." وقارن نتنياهو أحداث الأسبوع مع فك الارتباط عن غزة عام 2005، حيث انسحبت الحكومة بقيادة الليكود من جانب واحد من قطاع غزة وأربعة بلدات في شمال الضفة الغربية. ولا تزال الاحتجاجات جرحًا مفتوحًا للعناصر المؤيدة

للاستيطان في المجتمع الإسرائيلي، وكانت متوترة ومثيرة للجدل، وأدت إلى صراعات بين من تم إخلائهم وقوات الأمن. وقال نتنياهو عن النشطاء المناهضين لفك الارتباط "لقد خرجوا وقاموا باحتجاج قوي وحازم. لكنني سأقول شيئًا واحدًا، لم تتجاوز هذه الاحتجاجات الخطوط الحمراء." لكن تأكيد نتنياهو على أن تلك المظاهرات لم تشمل العنف كان كاذبا، مع وقوع اضطرابات واسعة النطاق قبل وأثناء الإخلاء، والتي شملت إغلاق الطرق واشتباكات عنيفة مع قوات الأمن. كما قام اثنان من معارضي فك الارتباط بتنفيذ هجمات دامية ضد العرب قُتل خلالها ثمانية أشخاص. كما أخفى نتنياهو، الذي صوّت لصالح فك الارتباط ولكن ادعى لاحقًا أنه خضع لإكراه سياسي، حقيقة أن وزير المالية الحالي بتسلئيل سموتريتش قد تم اعتقاله واحتجازه من قبل الشاباك لمدة ثلاثة أسابيع في عام 2005، للاشتباه في التخطيط لتنفيذ حريق متعمد على طريق سريع مزدحم في تل أبيب. وتم إطلاق سراح سموتريش، الناشط الاستيطاني اليميني المتطرف، دون توجيه تهمة إليه. كما زعم نتنياهو بدون دليل أن "عناصر أجنبية" كانت وراء بعض الاحتجاجات ضد الإصلاح القضائي – وهو اتهام شائع ضد اليسار الإسرائيلي من قبل البعض من اليمين المتطرف.

واختتم نتنياهو تصريحاته بترديد دعوات للدخول في حوار حول الإصلاح القضائي، لكنه لم يلتزم بوقف دفعة ائتلافه التشريعية – وهو شرط يؤكد عليه السياسيون المعارضون والرئيس. وانتقد نتنياهو المعارضة، لكنه لم يشر إلى الدعوة في وقت سابق من اليوم لإجراء حوار فوري من زعيم حزب "الوحدة الوطنية" المعارض بيني غانتس، الذي حذر من أن الحرب الأهلية قد تندلع وسط الانقسامات العميقة بشأن التشريع. وندد غانتس بخطاب نتنياهو: "سامحني، ولكن لتنفيذ بوغروم في بلدة، إشعال النار فيها، قتل شخص، أخذ استراحة لأداء صلاة المساء، وثم الاستمرار في نشر الفوضى – هذا لا يشبه اغلاق الطرق."

وتناقضت مقارنة نتنياهو بشكل حاد مع خطاب ألقاه الرئيس هرتسوغ في وقت سابق من المساء، في محاولة للتوسط في محادثات بين الائتلاف والمعارضة للتوصل إلى إصلاح قضائي دقيق وتوافقي. فقد أشاد هرتسوغ بالمتظاهرين باعتبارهم وطنيين مهتمين بمستقبل إسرائيل، وقال إنه يشاركهم مخاوفهم. "أرى الاحتجاجات والقلق والخوف الذي ينبع من أعماق قلوبكم – خوف عبرت عنه أيضًا من التشريع كما هو معروض الآن. أشعر بشدة بعمق الألم وعمق القلق على مصير البلاد."

ورفض زعيم المعارضة عضو الكنيست يائير لبيد، الذي أجرى مقابلة مع القناة 13 مباشرة بعد بيان نتنياهو، البيان ووصفه بأنه "سلسلة من التصريحات الصادمة." وقال لبيد: "تصريح مروع يعمق الخلاف من رجل ضعيف وخطير." وانتقد رئيس الوزراء لمقارنته احتجاجات تل أبيب بالهجوم على حوارة. وقال لبيد: "كانت

حوارة بوغروم نفذه إرهابيون. هل تشبه ذلك... بالناس الذين خرجوا اليوم إلى الشوارع، أفضل الناس في البلاد، وطنيون."

ونفى لبيد عدم استعداده للتحدث مع نتنياهو للتوصل إلى حل وسط بشأن التشريع المثير للجدل، وأصر على أنه منفتح على إجراء محادثات "حقيقية وليست مخادعة"، وكرر مطالبته بتعليق تشريع التغييرات القضائية أولاً. وقال إن فترة التوقف يجب أن يحددها هرتسوغ، الذي عرض التوسط في المفاوضات للتوصل إلى اتفاق حل وسط. وقال لبيد إن أي حوار يجب أن يقوم على مبدأ وقف العملية أولا. أما عن مطلبه السابق بأن تكون فترة التوقف 60 يومًا، فقال إن ذلك كان مجرد اقتراح لفترة معقولة، وأن على هرتسوغ أن يقرر المدة المطلوبة. كما أثير غضب زعيمة حزب العمل ميراف ميخائيلي من المقارنة بين "الوطنيين الذين يقاتلون من أجل الديمقراطية والفوضويون الذين يحرقون المنازل في حوارة."

وقبل إعلان نتنياهو مباشرة، أصدر أربعة نواب من حزب "الوحدة الوطنية" بزعامة غانتس وحزب الليكود بزعامة نتنياهو بيانًا مشتركًا دعا جميع الأطراف إلى التوصل إلى اتفاق واسع. وجاء في البيان الذي وقعه داني دانون ويولي إدلشتين من حزب الليكود مع غادي آيزنكوت وحيلي تروبر من "الوحدة الوطنية" أن "دولة إسرائيل تواجه حاليًا العديد من التحديات المعقدة في مجالات المجتمع والاقتصاد ومكانتها الدولية وتواجه هجمات وتحديات أمنية أكثر خطورة من أي وقت مضى ."وفوق كل هذا، مثل الظل المظلم، يغيم الجدل الخطير الذي يمزق ويقسم الجمهور في إسرائيل حول المقترحات المختلفة المتعلقة بنظام العدالة الإسرائيلي. ليس لدينا شك في أنه على الرغم من أن الخلافات كبيرة، علينا أن نتحرك بكل السبل للتوصل إلى اتفاقات واسعة النطاق"، ورد في البيان. وحثوا جميع أعضاء الكنيست على دعم اقتراح المحادثات الذي طرحه هرتسوغ.

وفي غضون ذلك، قال وزير العدل ياريف ليفين ورئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست سيمحا روتمان إنهما مستعدان للرد على دعوة غانتس لإجراء محادثات، ولكن دون شروط مسبقة. وفي بيان مشترك، قال ليفين وروتمان: "غانتس – لنحدد مكانا وزمانا ونجلس ونتحدث. بدون شروط مسبقة." لكن القناة 12 ذكرت أن أيا منهما لم يكن على استعداد لوقف العملية التشريعية لفعل ذلك، مع وجود خطط للمضي قدما بأقصى سرعة في مشاريع القوانين المختلفة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الولايات المتحدة تحث نتنياهو على إدانة "تحريض" سموتريتش بعد دعوته لمحي حوارة

بقلم جيكوب ماغيد

وزارة الخارجية الأمريكية تقول إن التصريحات "البغيضة" ستدفع الآخرين إلى العنف، مما يفتح شرخا جديدا في العلاقات قبل أسابيع من زيارة مقررة للوزير اليميني المتطرف إلى واشنطن للمشاركة في مؤتمر "إسرائيل بوندز" فقد قالت الولايات المتحدة يوم الأربعاء إن دعوة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش "لمحي" بلدة حوارة الفلسطينية "ترقى إلى مستوى التحريض على العنف" وحثت رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على التنصل من تصريحات شريكه الكبير في الائتلاف، وهو العضو الأحدث في حكومته الذي يدخل في صدام معه واشنطن.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس ردا على سؤال بشأن تصريحات سموتريتش خلال مؤتمر صحفي "هذه التصريحات غير مسؤولة، وهي تصريحات بغيضة ومقرفة"، وأضاف "تماما كما ندين التحريض الفلسطيني على العنف، فإننا ندين هذه التصريحات الاستفزازية التي ترقى أيضا إلى مستوى التحريض على العنف."

في وقت سابق من اليوم، قال سموتريتش أمام حلقة نقاشية "أعتقد أن قرية حوارة يجب أن تُمحى. أعتقد أن دولة إسرائيل يجب أن تفعل ذلك ". جاءت التصريحات وسط موجة من الصدمة والرعب في إسرائيل وخارجها بعد أن قام مئات المستوطنين بمهاجمة بلدة حوارة الفلسطينية والقرى المحيطة ليل الأحد، وأشعلوا النيران في عشرات المباني والمركبات، انتقاما من هجوم نفذه مسلح فلسطيني قتل خلاله شقيقين إسرائيليين مرا من البلدة بسيارتهما قبل ساعات. قُتل رجل فلسطيني وأصيب مئات آخرون خلال اعتداء المستوطنين، الذي وصفه جنرال إسرائيلي كبير في الضفة الغربية بأنه "بوغروم."

الإدانة الأمريكية تشير إلى تصعيد جديد للإحباط في واشنطن تجاه إسرائيل بعد أيام من إعراب إدارة بايدن عن غضبها من أعمال الشغب الدامية، ودعوتها لإسرائيل إلى محاكمة الجناة وتعويض عشرات الفلسطينيين الذين دُمرت ممتلكاتهم. وأضاف برايس يوم الأربعاء "ندعو رئيس الوزراء نتنياهو وغيره من كبار المسؤولين الإسرائيليين إلى رفض هذه التعليقات والتنصل منها علنا وبوضوح". حتى نهاية اليوم، لم يقم أي من أعضاء الحكومة الإسرائيلية بذلك.

أدلى سموتريتش بتصريحاته قبل أقل من أسبوعين من زيارة مقررة له إلى الولايات المتحدة للتحدث في المؤتمر السنوي لمنظمة "إسرائيل بوندز"، الذي سيُعقد من 12 حتى 14 مارس في واشنطن. لم يؤكد مكتب سموتريتش حضوره حتى الآن لكن مصدرا مطلعا على الأمر أكد حضوره المقرر لـ"تايمز أوف إسرائيل" في الشهر الماضي.

وقال مسؤول أمريكي يوم الاثنين إنه لا توجد على جدول الأعمال اجتماعات رسمية بين سموتريتش ومسؤولين في إدارة بايدن حتى الآن. لم ترد وزارة الخزانة الأمريكية على سؤال الشهر الماضي حول ما إذا كان مسؤولوها سيجتمعون مع سموتريتش، الذي لديه تاريخ طويل من التصريحات ضد العرب والفلسطينيين ومجتمع الميم واليهود غير الأرثوذكس.

ردا على سؤال لشبكة CNN حول ما إذا كان سيدين تصريحات سموتريتنش عقب دعوة برايس لـ"المسؤولين الإسرائيليين الكبار إلى رفض هذه التصريحات والتنصل منها علنا وبوضوح"، قال السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة ميخائيل هرتسوغ "على الرغم من حقيقة أن إسرائيل تتعرض إلى موجة حالية من هجمات العنف المروعة ضد المدنيين، فإن محو قرى فلسطينية ليس سياسة من سياسات إسرائيل مطلقا ويتعارض مع قيمنا."

التصريحات بشأن حوارة، التي أدلى بها سموتريتش خلال مؤتمر استضافته صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية يوم الأربعاء، جاءت بعد أن سُئل الوزير عن سبب "إعجابه" بتغريدة نشرها نائب رئيس المجلس الإقليمي السامرة دافيدي بن تسيون دعا فيها إلى "محو قرية حوارة اليوم" مساء الأحد.

ورد سموتريتش: "لأنني أعتقد أن قرية حوارة يجب أن تُمحى. أعتقد أن دولة إسرائيل يجب أن تفعل ذلك." وأضاف أنه لا ينبغي أن يقوم بهذه المهمة مواطنون عاديون، مدينا هجوم حشد المستوطنين على القرية وقال: "لا ينبغي أن ننجر إلى الفوضى التي يأخذ فيها المدنيون القانون بأيديهم."

سموتريتش، الذي يترأس حزب "الصهيونية الدينية" اليميني المتطرف، يشغل منصب وزير في وزارة الدفاع مسؤول عن الهيئة المكلفة بالمصادقة على البناء الاستيطاني وهدم المنازل الفلسطينية في معظم أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك أجزاء كبيرة من حوارة. وبعد ان انهالت الإدانات، أصدر سموتريتش بيانا قال فيه إن الإعلام يحاول "خلق تفسير محرف" لتصريحاته، وزعم أن حوارة هي "قرية معادية" حيث يلقي السكان الحجارة ويطلقون النار على الإسرائيليين يوميا وأنه يدعم "ردا غير متناسب" للجيش الإسرائيلي ضد البلدة على كل هجوم من أجل إرساء رادع. ويبدو أنه حذف التغريدة التي وضح فيها تصريحاته، لكنه كتب في وقت

لاحق من اليوم، "لذلك لا شك، لم أقصد محو قرية حوارة، بل التصرف بطريقة مستهدفة ضد الإرهابيين وداعمي الإرهاب الذين يعيشون هناك وجعلهم يدفعون ثمنا باهظا من أجل إعادة الأمن إلى السكان [اليهود] في المنطقة."

يستخدم كل من المستوطنين والفلسطينيين الطريق الرئيسية عبر حوارة، والتي تقع إلى الجنوب من نابلس، مما يجعلها بؤرة توتر متكررة. وسموتريتش هو الآن ثالث عضو في حكومة نتنياهو الجديدة نسبيا الذي يدخل في صدام مع إدارة الرئيس

الأمريكي جو بايدن، لينضم بذلك إلى وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير شؤون الشتات عميحاي شيكلي. ففي نوفمبر، انتقد برايس مراسم أقيمت لإحياء ذكرى الحاخام المتطرف الراحل مئير كهانا والتي حضرها بن غفير قبل وقت قصير من أداءئه لليمين كوزير، ووصفها بأنها "مقيتة."

بعد أيام من تشكيل الحكومة الجديدة، زار بن غفير منطقة الحرم القدسي، فيما قال السفير الأمريكي توم نايدس لاحقا إنها زيارة تهدف إلى "إثارة المشاكل"، نظرا لدعم الوزير الطويل الأمد لقلب الوضع الراهن في المجمع من أجل السماح للصلاة اليهودية في المكان. وفي الأسبوع الماضي في مقابلة مع إذاعة "كان" العامة قال شيكلي موجها حديثه لنايدس "اهتم بشؤونك" بعد أن حض السفير إسرائيل على "الضغط على المكابح" في خطة الإصلاح القضائي. يوم الثلاثاء رد السفير بالقول "أعتقد حقا أن معظم الإسرائيليين لا يريدون من أمريكا ألا تتدخل في شؤونهم"، مشيرا ظاهريا إلى الدعم الأمني والسياسي والدبلوماسي الذي توفره واشنطن للقدس منذ عقود. وزادت هذه الصدامات من الضغط على التوتر القائم بين القدس وواشنطن بشأن الخلافات في السياسة تجاه الفلسطينيين، حيث أثارت موافقة إسرائيل على بناء أعداد غير مسبوقة من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية إدانات متكررة من إدارة بايدن.

وسط التوترات في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، أفاد موقع "أكسيوس" بإن وزير الشؤون الإستراتيجية رون ديرمر ورئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي سيزوران واشنطن في الأسبوع المقبل لعقد اجتماعات مع مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، ومسؤولين أمريكيين كبار آخرين لمناقشة التنسيق ضد إيران. في حين أن المسؤولين الإسرائيليين سيرغبون على الأرجح في التركيز خلال المحادثات على مساعي طهران النووية، إلا أن الولايات المتحدة غالبا ما استخدمت مثل هذه اللقاءات لمناقشة القضية الفلسطينية أيضا. ويوم الثلاثاء، قال مسؤول أمريكي لتايمز أوف إسرائيل إن وزير الدفاع الأمريكي دنيس لويد سيزور إسرائيل في الأسبوع المقبل.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: لجنة في الكنيست توافق على مشروع قانون يحد من المراجعة القضائية؛ والمعارضة تعتبره "محاولة انقلابية"

أعضاء كنيست في المعارضة يقاطعون التصويت الأخير للجنة الدستور في الكنيست احتجاجا على الإجراءات في اللجنة؛ أعضاء كنيست من حزب يسرائيل بيتنو ينددون بالتشريع باعتباره "محاولة انقلابية للنظام"

بقلم جيريمي شارون

صادقت لجنة الدستور والقانون والعدل في الكنيست صباح الأربعاء على مشروع قانون تدعمه الحكومة لتقييد قدرة محكمة العدل العليا على إلغاء تشريعات غير دستورية، وسيتم طرح مشروع القانون على الكنيست للتصويت عليه في قراءة أولى، وسط غضب في المعارضة وُجه لرئيس اللجنة عضو الكنيست سيمحا روتمان لإدارته للعملية.

قاطع نواب المعارضة التصويت الأخير على مشروع القانون لطرحه للتصويت عليه في قراءة أولى في الهيئة العامة للكنيست

بعد أن منح روتمان عضو كنيست واحد فقط من كل حزب الحق في التحدث لمدة خمسة دقائق. وصرخ عضو الكنيست من حزب "الجبهة" عوفر كسيف: "هذه دكتاتورية وإسكات لآراء الناس، لن نكون جزءا من ذلك. صوتوا بينكم." وصرخت عضو الكنيست يوليا مالينوفسكي من حزب "يسرائيل بيتنو" قبل مغادرة الغرفة التي عُقدت فيها الجلسة "هذه محاولة انقلابية للنظام"! وتعرض روتمان للهجوم خلال الجلسة من جانب النواب من المعارضة بسبب تسرعه في النقاش والإجراءات قبل التصويت، مما أدى إلى طرد عدد من أعضاء المعارضة من الجلسة. كما صرح مستشار قانوني للجنة أنه وفقا لتقدير رئيس اللجنة يُقرر ما إذا كان سيتم السماح لأعضاء الكنيست بالتحدث خلال جلسة التصويت أم لا، لكنه أضاف أنه من غير المعتاد عدم القيام بذلك. وطالب العديد من أعضاء الكنيست روتمان بالسماح بإجراء نقاش بشأن أي قوانين أساس ستتأثر بمشروع القانون، وهو ما رفضه، مما أثار مزيدا من الضجة. وقدم أعضاء الكنيست المعارضون اعتراضا على مشروع القانون على هذا الأساس، وأعلن روتمان بعد التصويت أنه سيتم عقد جلسة منفصلة وتصويت يوم الأحد بشأن هذه المسألة. وتم تمرير التشريع بأغلبية تسعة مقابل صفر. كما سيتم الاستماع للاعتراض على مشروع القانون في اللجنة يوم الأحد.

مشروع قانون روتمان، وهو تشريع ترعاه اللجنة، سيحد بشكل كبير من قدرة محكمة العدل العليا على إلغاء قانونين تتناقض مع قوانين الأساس في إسرائيل؛ والحد بشكل كبير من الحقوق التي تحميها المراجعة القضائية في المقام الأول؛ والسماح للكنيست بتمرير تشريع يكون في مأمن من المراجعة القضائية من البداية. ووفقا لمشروع القانون، لن تتمكن المحكمة العليا من إلغاء التشريع إلا إذا حكم 12 من أصل 15 قاضيا في المحكمة العليا بأنه ينتهك "بوضوح" أمرا في قانون أساس وهو ما سيتطلب تغيير التشريع بأغلبية معينة في الكنيست. والحقوق المحددة في "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته"، الذي يحصنه بند تقييدي في ذلك القانون، ستتم حمايته أيضا من خلال المراجعة القضائية.

وأشار المستشار القانوني للكنيست غور بلاي في وقت سابق إلى أن التشريع سيترك بعض الحقوق الأساسية، مثل الأهلية للتصويت وحرية التعبير وغيرها، غير محمية لأنها إما أنها غير مدرجة صراحة في قانون أساس، أو أن قانون الأساس ذي الصلة لا يتطلب أغلبية معينة لتغيير هذه الحقوق.

يوم الأربعاء، أصر روتمان مرة أخرى على أنه في رأيه ستتم حماية هذه الحقوق، لكنه قال إن الحكم النهائي سيكون للمحكمة العليا. ومع ذلك، أشارت عضو الكنيست من حزب "يش عتيد" ميراف بن آري خلال جلسة اللجنة، إلى أن البند الوارد في مشروع قانون روتمان بالسماح للكنيست بجعل أي قانون محصنا ضد مراجعة المحكمة العليا يلغي أي حماية باقية قد تتمتع بها الحقوق الأساسية. وأضافت أن التشريع المنفصل الذي تقدمت به الحكومة يمنع المحكمة العليا من مراجعة قوانين الأساس، وقالت إن التشريع المثير للجدل – مثل تشريع آخر يتم الدفع به الآن للسماح لزعيم حزب "شاس" أرييه درعي بالعودة إلى منصبه الوزاري – يمكن أن يتم تمريره ببساطة كقانون أساس.

سيحتاج بند "التغلب" في مشروع قانون روتمان، والذي من شأنه السماح للكنيست بجعل التشريع العادي محصنا من مراجعة المحكمة العليا، إلى تمريره في ثلاث قراءات بأغلبية 61 عضوا في الكنيست. وسيكون مثل هذا التشريع ساري المفعول حتى عام واحد بعد انتهاء الكنيست الذي أقره ليصبح قانونا. إذا صادق عليه 61 عضو كنيست مرة أخرى في الكنيست التالي فسيصبح قانونا دائما. ولا يمكن تغيير بنود في "قانون الأساس: الكنيست" المتعلقة بتوقيت الانتخابات وضرورة إجراء انتخابات "متساوية" من خلال قانون يحتوي على بند التغلب، إلا أن بنود الواردة في قانون الأساس هذا المتعلقة بأهلية التصويت لن يتم تضمينها في هذا التنبيه.

* * *

i24NEWS: مسؤولون إسرائيليون يزورون واشنطن لإجراء مناقشات حول التهديد النووي الإيراني

قال كولن كول، أمس الأول الثلاثاء، إن "طهران يمكنها تخصيب كمية كافية من اليورانيوم في 12 يومًا إلى مستوى 90 في المئة - وهو ما يكفي للحصول على سلاح نووي"

من المقرر أن يسافر وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر ورئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي إلى واشنطن الأسبوع الوشيك لمناقشة، "التقدم الذي أحرزته إيران في برنامجهما النووي، حسبما ذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية، اليوم الأربعاء. وبحسب موقع "والا" الإخباري من المتوقع أن يلتقي المسؤولان مع مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، ووزير الخارجية أنطوني بلينكين، ومسؤولين أمريكيين كبار آخرين للحديث عن مختلف القضايا الأمنية، وقال مسؤولون إسرائيليون وأمريكيون كبار إن "الزيارة ستسبق زيارة وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن لإسرائيل الأسبوع الوشيك لمواصلة هذه المحادثات. ومن المتوقع أن يلتقي برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت والرئيس يتسحاق هرتسوغ . وشدد نتنياهو ومسؤولون إسرائيليون آخرون في الأسابيع المنصرمة على أن تقديم تهديد عسكري ذي مصداقية ضروري لوقف إيران، التي تتهمها إسرائيل والعالم الغربي بتهديد الأمن العالمي.

ومن جهته قال وكيل وزارة الدفاع الأمريكية كولن كول، أمس الثلاثاء، إن "طهران يمكنها تخصيب كمية كافية من اليورانيوم في 12 يومًا إلى مستوى 90 في المئة - وهو ما يكفي للحصول على سلاح نووي" ووجد تحقيق أجرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأنشطة النووية لإيران وجود جزيئات من اليورانيوم المخصب بنسبة 84 في المئة، وهو أعلى مستوى تخصيب حققته إيران على الإطلاق، حيث قدرت المخابرات الإسرائيلية والأمريكية أنه على الرغم من هذا التقدم، فإن الأمر سيستغرق من إيران عامًا أو عامين آخرين لإنتاج رأس حربي نووي يمكن دمجه في صاروخ باليستي.

* * *

i24news: نتنياهو: "حرية التظاهر ليست رخصة لجر البلاد إلى الفوضى والعنف مرفوض في حوارة وفي تل أبيب"

هذا النضال(اليمين) لم يتجاوز الخطوط الحمراء، ولم نر ما رأيناه اليوم: المتظاهرون لم يضربوا ضباط الشرطة، ولم يطالبوا بعصيان مدني، ولم يسحبوا أموالهم من الدولة

ألقى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مساء الأربعاء خطابا أمام وسائل الإعلام في نهاية يوم شهد أبرز ولربما أعنف المظاهرات ضد ما يُعرف بالإصلاح القضائي قال فيه إن "حرية التظاهر ليست رخصة لجر البلاد إلى الفوضى، لأن دولة ذات سيادة لا يمكن أن تحتمل الفوضى. هناك خطوط حمراء لا يجب تجاوزها ." كما جاء في كلمة نتنياهو: "الحق في التظاهر هو قيمة أساسية في الديمقراطية، لكن حرية التظاهر ليست حرية جرجرة الدولة إلى الفوضى". وأضاف: "أعلم أن بينكم العديد من المواطنين الذين يحبون البلاد ويدعمون الإصلاح القانوني بحماس وأنا أعلم أن هناك العديد من المواطنين الآخرين، وكذلك يعشقون الوطن، الذين يعارضون الإصلاح بنفس الحماسة، ولكن في الديمقراطية، هناك قواعد واضحة حول كيفية إجراء النقاش. هناك خطوط حمراء لا يجب تجاوزها، بغض النظر عن عمق الخلاف أو درجة سخونته أو قوته. الخط الأحمر القاطع والواضح يتجلى بعدم السماح مطلقا بالعنف والفوضى.

قلت أمس أمام جريمة قتل مروعة لشقيقين، في حوارة أننا لن نقبل بأن يتصرف المرء دون وازع أو رادع .لن نتسامح مع مثل هذا الوضع، لا يمكننا قبول العنف وضرب رجال الشرطة وإغلاق الشوارع وتهديد الشخصيات العامة وعائلاتهم، وهو ما يحدث الآن في تل أبيب (كان نتنياهو يشير إلى احتجاج أمام صالون لتصفيف الشعر في ساحة المدينة في تل أبيب حيث تواجدت زوجته). لن نقبل انتهاك القوانين والعنف لا في حوارة ولا في تل أبيب ولا في أي مكان." واستحضر نتنياهو الأجواء الساخنة والمظاهرات التي انطلقت في أعقاب إقرار الكنيست في عام 2005 قانون الانسحاب من غزة ومواقع شمالي الضفة الغربية، فقال إن ذلك الأمر لم يكن أقل شأنا من حيث القوة والزعزعة التي ألمت بجمهور عريض تأثر بكل جوارحه من جراء ذلك القرار. هذا النضال لم يتجاوز الخطوط الحمراء، ولم نر ما رأيناه اليوم. المتظاهرون لم يضربوا ضباط الشرطة، ولم يطالبوا بعصيان مدني، ولم يدعوا إلى رفض التجنيد، ولم يسحبوا أموالهم من الدولة، ولم يشهروا بالبلاد افتراء ."

وفي نهاية حديثه قال نتنياهو: "أود أن أدعو جميعنا للاستماع إلى أستي يانيف، الأم التي تم طردها من (مستوطنة في قطاع غزة) غوش قطيف والتي فقدت ابنيها قبل أيام: في أكثر لحظات حياتها صعوبة، دعت إلى الوحدة وهي على حق. أنا أدعو مرة أخرى إلى تهدئة الخواطر، وأدعو إلى إنهاء العنف وأعتقد وآمل أن نجد طريقة قريباً للحوار والوصول إلى تفاهمات. لن نرفع يدنا ضد بعضنا البعض لأننا أخوة ولا يوجد لدينا دولة أخرى."

أطلق المتظاهرون على احتجاجات نهار الأربعاء "يوم التشويش الوطني "وقال المنظمون في بيان نُشر على موقعهم باللغة العبرية على الإنترنت: "لن تكون إسرائيل ديكتاتورية - لقد أوضح ذلك الملايين الذين خرجوا إلى الشوارع خلال الأسابيع الثمانية الماضية -ونحن ننتقل الآن إلى العمل المباشر". سوف نخل بالنظام العام في مواجهة حكومة تسعى لتعطيل النظام الديمقراطي. وسيحضر عشرات الآلاف إلى مسيرات في جميع أنحاء البلاد لوقف هذا الأمر الذي لا يحظى بتأييد واسع بين الناس."

* * *

i24news: الرئيس الإسرائيلي: "لن أترك دولتنا تصل إلى نقطة اللا عودة، ولن استسلم ابدا"

هرتسوغ:"يمكن أن نقع في هاوية رهيبة، ويمكننا أيضًا التوصل إلى حل باتفاق واسع. لن أدع دولة إسرائيل تصل إلى نقطة اللاعودة، ولن أدع هذه الكارثة التاريخية تحدث"

قال الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتزوغ، خلال حفل تخرج طلاب البحرية الإسرائيلية، امس الأربعاء، إن "دولة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي نمر جميعًا بأزمة داخلية عميقة وخطيرة تهددنا جميعًا، إنها تهدد صمود إسرائيل وتضامنها الداخليين" وتابع "يمكن أن نقع في هاوية رهيبة، ويمكننا أيضًا التوصل إلى حل باتفاق واسع. لن أدع دولة إسرائيل تصل إلى نقطة اللاعودة، ولن أدع هذه الكارثة التاريخية تحدث، ولن أستسلم أبدًا، أي جزء من المجتمع الإسرائيلي أو فرصة للتوصل إلى إجماع واسع ." واشار هرتسوغ إلى أنه"أنا أؤمن من كل قلبي أنه من الممكن تحويل لحظة الأزمة هذه إلى لحظة دستورية حاسمة. لحظة تكون فيها ديمقراطيتنا ومبادئ إعلان الاستقلال وسيادة القانون وحقوق الإنسان للحفاظ على التوازنات بين السلطات لأجيال" وأضاف" أتوجه إلى مواطني إسرائيل في هذا اليوم العصيب والمؤلم: أسمع صوتكم، إخوتي وأخواتي، أصوات المواطنين الإسرائيليين الوطنيين" وقال "أرى الاحتجاجات والقلق والخوف الذي ينبع من أعماق قلوبكم - خوف عبرت عنه أيضًا من التشريع كما هو معروض الآن، أشعر بعمق الألم وعمق القلق على مصير البلد."

نزل أولئك الذين يعارضون التشريع إلى الشوارع يوم الأربعاء لبدء "يوم التعطيل" ، حيث أغلقوا طريقًا مروريًا رئيسيًا من تل أبيب إلى القدس. في تل أبيب ، تحول الاحتجاج إلى أعمال عنف مع تحرك المظاهرات للشرطة ، التي ردت بإجراءات للسيطرة على الحشود شملت القنابل الصوتية والخيول وخراطيم المياه والغاز المسيل للدموع. وتظاهر، في وقت سابق من يوم الأربعاء، آلاف الأشخاص في عدة مدن ضد مشروع الإصلاح القضائي الذي تروج له حكومة بنيامين نتنياهو. ولأول مرة منذ بداية المظاهرة ضد الإصلاح القضائي في إسرائيل جلبت الشرطة الإسرائيلية الهراوات بهدف استخدامها ضد المتظاهرين الذين تواجدوا بمفترق يجئال الون في تل أبيب في محاولة لتفريق الاحتجاج حيث القت قنابل الصوت نحوهم ايضا واعتقلت عددا منهم، في المقابل تم تفريق المظاهرة في مدينة حيفا واعتقال ستة من المحتجين .

وأغلق المحتجون بوقت سابق من، صباح اليوم الأربعاء، طريق مرور رئيسي من تل أبيب إلى القدس لمنع حركة المرور من دخول المدينة. ومن المتوقع أن يتم الجزء الأكبر من التظاهرات ضد هذا الإجراء في العاصمة الإسرائيلية. وأظهرت صور على وسائل التواصل الاجتماعي أن الطريق رقم 1 مغلق بالسلاسل والأسلاك الشائكة، حيث كان المتظاهرون يوفون بوعدهم بالتصعيد وتنظيم مظاهرات واحتجاجات واسعة.

وتبادل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وزعيم المعارضة يائير لابيد الاتهامات ببث "الفوضى" مع تحول الاحتجاجات في تل أبيب ضد الإصلاحات القضائية المقترحة إلى أعمال عنف، اليوم الأربعاء، وقال نتنياهو "أتفهم أن هناك شخصًا هنا ينوي خلق الفوضى: اسمه يائير لبيد، الذي لم يستجب لدعواتنا للحوار، إنه يريد ببساطة إثارة أزمة حكومية ودستورية"وأضاف "لا أحد يريد أن ينزل بالبلاد إلى الفوضى. لدينا مهام عظيمة ولدينا مهام مشتركة ومستقبل مشترك وحان الوقت لوقف هذه الفوضى" واشار نتنياهو إلى أن"لبيد يريد إحداث أزمة حكم، كما أقول، أزمة دستورية، وبالتالي، الوصول إلى انتخابات جديدة، لقد حان الوقت لإنهاء الفوضى."

* * *

i24news: غانتس لنتنياهو: "أنهِ أعمال الجلسة العامة الآن وأرسل روتمان وليفين إلى منزل رئيس الدولة ولا تسمح بخراب البلد"

ودافع غانتس عن صورة المتظاهرين الذين يصورهم التحالف على أنهم مجموعة من الفوضويين الرافضين تقبل نتائج الانتخابات وهزيمة اليسار، بالقول إنهم "ملح الأرض.

حذر رئيس المعسكر الرسمي عضو الكنيست بيني غانتس الأربعاء من تدهور الأوضاع في إسرائيل باتجاه "تخريب الدولة اليهودية الديمقراطية التي بنيناها معا". وأضاف غانتس "حذرت قبل أسابيع وها أنا أحذر مجددا، نحن أمام مرحلة تغير فيها البلاد وجهها- لن تعود دولة يهودية، ديمقراطية وآمنة بروح وثيقة الاستقلال وإنما ديمقراطية معاقة وضعيفة ومقسمة إلى أسباط. حرب إخوة على الأبواب والائتلاف يهرول نحوها بأعين "مغلقة وبإصرار ." وتابع غانتس: " روتمان وبن غفير وليفين يتجولون بالمشاعل ويسعون لإشعال النار في البلاد بأي ثمن، ونتنياهو يؤججها بما يخدم احتياجاته الشخصية. الإرهاب يضربنا من الخارج – وهم يمزقوننا من الداخل. البلد يحترق وأنتم تجلسون في اللجنة وتدهسون. هذا عمل مناهض للصهيونية، عمل مناهض للدولة، هذا عمل فاسد. متى سنتوقف؟ أعندما تسيل الدماء في الشوارع ؟؟

ودافع غانتس عن صورة المتظاهرين ضد الإصلاح القضائي الذين يصورهم التحالف على أنهم مجموعة من الفوضويين الرافضين تقبل نتائج الانتخابات وهزيمة اليسار، بالقول إنهم "ملح الأرض. هم حراس الديمقراطية وخدامها، هم مواطنون يتظاهرون بمواجهة وزراء فوضويين يسعون لتحقيق مكاسب سياسية

من خلال مناصبهم السلطوية . ثم وجه غانتس خطابه للجمهور قائلا: "لقد تحدثت مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وتوجهت كذلك لرئيس الكنيست أمير أوحانا طالبا منهم أن يغلقوا في الحال قاعة الجلسات في الكنيست وألا يفتحوها حتى نتمكن من تهدئة الخواطر. أوقفوا كل شيء ولنتوجه إلى منزل رئيس الدولة في القدس حالا ونقرر أننا نبدأ بالحوار الآن. فأمامنا فرصة لصياغة الحياة الدستورية في الدولة بالاتفاق. كما أكد غانتس أنه يوجه رسالته تحديدا لنتنياهو: لا تكن من سيسمح بالخراب. أنهِ أعمال الجلسة العامة الآن وأرسل سيمحا روتمان وياريف ليفين إلى منزل الرئيس وادع لوقف التحريض والعنف من جانب وزراء هدفهم هو حرق المجتمع الإسرائيلي بالدم والنار وألسنة اللهب."

وشهد يوم الأربعاء، انطلاق إحدى المظاهرات الكبرى ضد خطة ليفين-نتنياهو للإصلاح القضائي الهادف إلى تقليص

صلاحيات القضاء على حساب تعزيز سلطة الكنيست التشريعية. ولأول مرة منذ بداية التظاهر ضد التعديلات القضائية في إسرائيل، استخدمت الشرطة الإسرائيلية الهراوات ضد المتظاهرين الذين اقتحموا مجال السيارات في مفترق يجئال آلون في تل أبيب في محاولة لتفريق الاحتجاج حيث ألقت قنابل الصوت نحوهم ايضا واعتقلت عددا منهم، في المقابل تم تفريق المظاهرة في مدينة حيفا واعتقال ستة من المحتجين.

* * *

i24news: منتدى معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي يستقطب مسؤولين من جميع أنحاء العالم

يتعامل المعهد في مجالات الأمن القومي مثل الشؤون العسكرية والاستراتيجية، والصراع منخفض الحدة، والتوازن العسكري في الشرق الأوسط، والحرب الإلكترونية؛ فقد اجتمع مسؤولون كبار من إسرائيل وحول العالم في تل أبيب يوم الثلاثاء لحضور المؤتمر السنوي الدولي لمعهد دراسات الأمن القومي .(INSS) وسيوفر المؤتمر للحضور - بما في ذلك الوزراء الإسرائيليين ورؤساء الأجهزة الأمنية، وكذلك السفراء وكبار المسؤولين من أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط - وجهات نظر متعمقة حول القضايا الجوهرية المدرجة على جدول الأعمال لدولة إسرائيل.

وهذا العام، ولأول مرة عبر نسخه الستة عشرة السابقة، سيشتمل المنتدى على تقديم "جائزة معهد الأمن القومي" تكريما لمنظمة وشخصية تركا تأثيرا فريدا على الأمن القومي الإسرائيلي بحضور السفير الأمريكي لدى إسرائيل توماس نيدس، وقائد القوات الجوية في القيادة المركزية للجيش الأمريكي، والجنرال أليكسوس ج. وزير الخارجية الروسي أندريه كوزروف، وآخرون كثر. وسيشارك هؤلاء المسؤولون في المنتديات والمقابلات والخطب طوال الحدث الذي ينتهي في 1 آذار/ مارس.

ألقى كلمة المستشار القانوني السابق للحكومة، أفيحاي ماندلبليت، في بداية النقاشات حول الإصلاح القضائي وأثار احتمال نشوب صراع بين سلطات الحكم في إسرائيل على خلفية ما يعرف بالإصلاحات القضائية التي يبذل الائتلاف جهودا مستميتة من أجل إقرارها. ومن جانبه قال السفير الأمريكي توم نيدس في المنتدى معلقا على دعوة عضو الائتلاف ووزير شؤون الشتات عميحاي شيكلي "أن يهتم بشؤونه الخاصة": "أعتقد أن معظم الإسرائيليين لا يريدوننا أن نبقى خارج شؤون إسرائيل."

معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي هو معهد أبحاث إسرائيلي مستقل ومركز أبحاث تابع لجامعة تل أبيب، ويتعامل في مجالات الأمن القومي مثل الشؤون العسكرية والاستراتيجية، والصراع منخفض الحدة، والتوازن العسكري في الشرق الأوسط، والحرب الإلكترونية.

* * *

i24news: التوقيع على اتفاقية تاريخية للتجارة الحرة بين إسرائيل والإمارات

بلغت التجارة بين إسرائيل والإمارات في عام 2022 أكثر من 2.5 مليار دولار مما يجعل الإمارات العربية المتحدة الشريك التجاري السادس عشر لإسرائيل في العالم. ومن المقرر أن يوقع وزير الخارجية إيلي كوهين وسفير الإمارات العربية المتحدة محمد محمود الخاجة اتفاقية جمركية الأحد المقبل تعمل على تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين وتخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء بعضها، على حوالي 96٪ من المنتجات وسيسمح للشركات الإسرائيلية بالوصول إلى المناقصات الحكومية في الإمارات . وسيسمح توقيع الاتفاقية الجمركية بدخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين، التي تم توقيعها في مايو 2022، حيز التنفيذ. ويجري التعويل على أن تصبح اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة محركًا رئيسيًا في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين إسرائيل والإمارات ومدماك إضافي في تعزيز العلاقات بين البلدين.

بلغت التجارة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة في عام 2022 أكثر من 2.5 مليار دولار (لا تشمل البرمجيات والخدمات)، مما يجعل الإمارات العربية المتحدة الشريك التجاري السادس عشر لإسرائيل في العالم. ومع دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ، تتوقع وزارة الخارجية أن يزداد حجم التجارة بين الدول بشكل كبير.

وعقب زير الخارجية إيلي كوهين على الأنباء بالقول: "الأهمية السياسية لاتفاقيات إبراهيم تتحقق وتصبح اليوم أيضًا يوم عيد للاقتصاد الإسرائيلي ومواطني إسرائيل. اتفاقية التجارة الحرة مع الإمارات ستعطي دفعة

للعلاقات الدبلوماسية وتقوي الاقتصاد الإسرائيلي. وأضاف "أشكر العاملين في وزارة الخارجية ووزارة المالية والجمارك لعملهم الدؤوب حتى نتمكن من الوصول إلى هذه اللحظة وأتعهد أن تواصل وزارة الخارجية العمل بكل الطرق لتعزيز العلاقات مع دول اتفاقية ابراهيم وتوسيع دائرة السلام." وكانت وزارة الاقتصاد الإسرائيلية، اليوم الاثنين، أطلقت إسرائيل والبحرين مباحثات بشأن اتفاقية التجارة الحرة اختتمت بنجاح الجولة الأولى منها. وإذا تم تنفيذ الصفقة فسيكون هذا هو ثاني اتفاق من نوعه بين إسرائيل ودولة عربية في العامين الماضيين بعد التوقيع على اتفاقيات إبراهيم مع دولة الإمارات العربية المتحدة.

* * *

i24news: حصريًا لـ i24NEWS: إسرائيل تتطلع إلى نقل الحجاج الفلسطينيين جوًا إلى السعودية في محاولة لتهدئة

وسط تزايد أعمال العنف والأعمال العدائية مؤخرا بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ومع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك وعيد الفصح اليهودي بعد أسابيع، ينظر المسؤولون الإسرائيليون في طرق مبتكرة لتهدئة التوترات الإقليمية . وعلمت i24NEWS أن إحدى المبادرات التي تدرسها إسرائيل هي تمكين فلسطيني الضفة الغربية من السفر مباشرة من مطار رامون في مدينة إيلات جنوب إسرائيل لأداء فريضة الحج في المملكة العربية السعودية.

بحث اجتماع أخير حضره مسؤولون أمنيون إسرائيليون على نطاق واسع، بما في ذلك ممثلو مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، والجيش الإسرائيلي، ووزارة النقل، وسلطة المطارات الإسرائيلية، إمكانية تسيير رحلات جوية للفلسطينيين من مطار رامون الإسرائيلي مباشرة إلى المملكة العربية السعودية. وكان الاجتماع الذي عقد الأسبوع الماضي بناء على طلب السكرتير العسكري لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اللواء آفي جيل يهدف إلى ما وصف بـ"تركيز الجهود المدنية لهدف خفض حدة الانفجارات وتقليل دوافع التصعيد." وفي حين أن قرار المضي قدمًا في المبادرة هو في النهاية بيد الحكومة الإسرائيلية، خلص المسؤولون الإسرائيليون الذين حضروا الاجتماع إلى أن خيار تشغيل مثل هذه الرحلات الجوية يمكن تحقيقه وآمن للتنفيذ. علاوة على ذلك، أوصى جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (شين بيت) ومنسق الأعمال الحكومية في الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية بالموافقة على الخطوة.

وثيقة من الاجتماع حصلت عليها i24NEWS تنص على الشروط التي وضعها الشاباك والشرطة الإسرائيلية لتسيير الرحلات الجوية. وتشمل هذه الوصول بنقليات حاصلة على التصاريح المطلوبة وعلى أن تتكوّن

المجموعات من عائلات نووية أو أفراد عازبين فوق سن الأربعين. وناقش الاجتماع مسارين للرحلات، وفق الأول تكون الرحلات غير مباشرة بحيث تتوقف في إسطنبول قبل وصولها الى الرياض، أما الثاني فيعرض خيار تشغيل مسار مباشر إلى السعودية. ويحمل الأخير أيضًا أهمية إستراتيجية في دفع عجلة التطبيع مستقبلاً بين إسرائيل والسعودية بالإضافة إلى دول أخرى في المنطقة. والفلسطينيون غير المقيمين في إسرائيل لا يمكنهم السفر من مطار بن غوريون في تل أبيب، المطار الدولي الرئيسي في إسرائيل، دون إذن خاص. عادة ما يسافرون إلى الأردن للحاق برحلات دولية، وهي رحلة تنطوي على عبور نقاط تفتيش ويمكن أن تستغرق ساعات.

بالعودة إلى آب (أغسطس) 2022، حيث مارست الولايات المتحدة ضغوطاً لتسهيل سفر الفلسطينيين، سمحت إسرائيل لفلسطينيين من الضفة الغربية من السفر إلى قبرص في رحلات خاصة من مطار رامون بإطار خطة تجريبية شهدت إقلاع رحلتين فقط من هذا النوع من رامون إلى لارنكا. ويبدأ موسم الحج السنوي هذا العام يوم الأحد الموافق 25 حزيران/ يونيو 2023 ويستمر حتى يوم الجمعة 30 حزيران/ يونيو 2023.

* * *

يديعوت أحرونوت: اعطوني اسماً لما حصل في حوارة

بقلم ايتغاركرات

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

منذ الهجوم، مساء الأحد، على حوارة يصعب عليّ أن أنام. هذا ليس محزنا فقط. فالحزن متوفر لنا هنا، والحمد الله بوفرة. صور يتفطر لها القلب لضحايا إرهاب وإجرام تظهر على شاشة التلفزيون في كل مساء. لكن هذه المرة هناك شيء ما هنا مختلف. اكثر تهديدا. وكأن الأرض اهتزت من تحت الإقدام. ذات مرة، عندما كنت طفلا، شرح لي أبي، رحمه الله، الذي عاش في شرق أوروبا لماذا كان الاعتداء الجماعي ظاهرة صادمة وهدامة جدا. فقد شرح يقول لي، انه «عندما يمس الجيش بأبناء بلدتك أو مثلا عندما يقتلهم قاتل أو منفذ عملية فإنك تبقى تذهب لشراء احتياجاتك في البلدة المجاورة، وعندما يحييك البائع بابتسامة تحييه انت أيضا. لكن عندما تعرف أن من يمس بك ويحرق بيتك جاء من البلدة إياها ولعله كان احد جيرانك فإنك لا يمكنك أن تبتسم له. وحسب أبي، فإن الكراهية التي تعتمل في قلب كل معتدٍ لا تنتهي عندما لا تنطفئ الشعلة الأخيرة في البلدة المحترقة بل تتعاظم فقط.

عندما حاولت أن أشارك في هذا الفهم سائق السيارة العمومية وبخني على أن أُسمي ما حدث في حوارة

«اعتداء جماعيا». وحسب السائق فإن عبارة «اعتداء جماعي» هي عبارة محفوظة فقط لمن يمس باليهود أما عندما يأتي من أبناء جماعة أخرى فيجب أن تستخدم عبارة أخرى. وعندما اقترحت عبارة «جريمة كراهية» عارض وشرح ان المحتجين الذين وصلوا إلى حوارة كان دافعهم الألم والغضب الرهيب الذي يشعرون به في أعقاب القتل الفظيع للشقيقين والذي وقع في ذاك اليوم. وذكرني السائق بأن «منفذ العملية هو نفسه كان من حوارة». استبعدنا معا عبارة «جريمة ألم» بأن هذه تبدو ضعيفة وغير دقيقة، كما أننا لم ننجح في أن نتفق على عبارة «جريمة مبررة» لأنه إذا كانت هذه مبررة فإنها ليست جريمة. اقتراحي أن نسمي هذا «جريمة ضد أبرياء» لم يقبل من السائق أيضا. وانتهت الرحلة دون أن أتوصل إلى اسم متفق عليه وكرجل كلمات أجدني ملزما أن اعترف أن هذا احزنني. كما اتفق، فإن القدرة على تسمية شيء ما باسمه تهدئ قليلا. عندما تدعو المصيبة باسمها فإنها تبقى مصيبة، لكنها على الأقل بصفتها هذه يمكن المشاركة فيها والحديث عنها. فلعلكم تساعدونني وتقولون لي كيف يمكن أن نسمي حدثا حصل بعد لحظة إرهاب أن اقتحم 400 مواطن من بلدات مجاورة، ترافقهم قوة عسكرية قرية ما ليقتلوا، ليضربوا ويحرقوا منازل سكانها؟ اعطوني اسما، ليس خطابا، ليس شرحا، ليس فهما سياسيا وليس «أين كنت في فك الارتباط؟» اسما فقط ينجح في أن يصف ما حصل في حوارة، مساء الأحد.

* * *

هآرتس: دم أزرق وراء "الخط الأخضر"

بقلم تسفي برئيل

تناقض أيديولوجي خطير، الذي لا يمكن جسره، يكمن في قلب مشروع القانون الذي يطالب بفرض عقوبة الإعدام على المخربين. الصيغة التي اقترحتها عضوة الكنيست ليمور سون هار ميلخ، من حزب «قوة يهودية»، تنص على «من يتسبب بشكل متعمد أو بالإهمال بموت مواطن إسرائيلي، وفي حالة نفذ هذا الفعل بدافع عنصري أو عدائي تجاه الجمهور، وبهدف المس بدولة إسرائيل ووجود الشعب اليهودي في بلاده، فإن حكمه هو الإعدام فقط.«

لنضع للحظة جانبا الصعوبات القانونية التي أكدت عليها المستشارة القانونية للحكومة، ولنتجاهل الخوف على مكانة إسرائيل في العالم، فإن من الناحية الإنسانية ومن الغباء الذي يفترض أن الشخص قد قرر تنفيذ عملية وقتل مواطن إسرائيلي مع المعرفة بأنه يتوقع أن يموت، فإنه سيرتدع عن تنفيذ فعله بسبب عقوبة الموت التي تنتظره. حتى الخوف من اختطاف مدنيين أو جنود من اجل إطلاق سراح السجين الذي سيتم

إعدامه، سنجمده للحظة. كل ذلك هو مبررات قوية، مشكوك فيه أن تؤثر على صناع الموت الذين نزلوا من التلال مباشرة إلى الكراسي الجلدية.

ثلاثة شروط يجب أن تتوفر لتبرير عقوبة الإعدام في المحكمة وهي النية (اللامبالاة) والدافع العنصري أو المعادي تجاه الجمهور (دون الإشارة عن الجمهور مدار الحديث) والهدف (المس بدولة إسرائيل وبوجود الشعب اليهودي في بلاده). هنا يكمن جوهر العبثية، حيث إن الشعب اليهودي سبق وقام في بلاده وأقام لنفسه دولة.

لكن حسب سون هار ميلخ هذه ما زالت ليست أرضه، ليست كلها، وإلا لكان يمكن الاكتفاء بتعبير «المس بدولة إسرائيل». وحسب رأيها فإن النهوض سيأتي فقط عندما كل أراضي الضفة والقطاع، وربما حتى أبعد منها، تكون جزءا من دولة إسرائيل. حتى ذلك الحين فإن قتل أي مواطن إسرائيلي داخل حدود الدولة المعترف بها لا يبرر كما يبدو عقوبة الإعدام. بمعان كثيرة الحديث يدور عن قانون شخصي هدف إلى خدمة مجموعة سكانية واحدة. هو يهدف لردع فقط من يخططون لقتل المستوطنين (عمليا، الوحيدون الذين يرفضون الاعتراف بحقيقة أن الشعب اليهودي قام في بلاده). بالنسبة لسون هار ميلخ فإن قتل الدافع له هو الانتقام البسيط، سواء كان الأمر يتعلق بيهود نفذوا مذبحة في حوارة أو كان الأمر يتعلق برد فلسطيني على قتل طفل فلسطيني على يد مستوطن أو جندي، سيكون حسب مشروع القانون معفى من الإعدام لكونه لا يحمل نكهة قومية متطرفة.

تزداد العبثية عندما يتم ذكر أيضا كم ساعد قتل المستوطنين في توسيع مشروع الاستيطان و»انبعاث الشعب في بلاده». حصل كثير من المستوطنين الشهداء خلال فترة قصيرة، واحيانا خلال بضع ساعات، على بؤرة استيطانية أو على تعزيز أحد الأحياء، سميت بأسمائهم، وضمن ذلك بؤرة «أفيتار» غير القانونية التي سميت على اسم أفيتار بوروفسكي. خلال سنوات، تباكى المستوطنون بذريعة أن دمهم مهدور، وأنه يوجد تمييز بين دم الإسرائيلي الذي يعيش داخل حدود الدولة وبين دم المستوطن، وتباكوا على ربط الإرهاب بالاستيطان، وتباكوا على الشرعية التي يعطيها هذا التشابه للاعتداء على المستوطنين. مشروع القانون بالتحديد سيجعل هذا التمييز قانونيا ومقدسا، فقط في الاتجاه المعاكس. بفضل القول إن المس بـ»انبعاث الشعب اليهودي في بلاده»، أي المس بالمستوطنات، فإنه سيكون عاملا جوهريا في ترسيخ عقوبة الإعدام، دم المستوطن سيكون ازرق اكثر وأحمر اكثر من دم أي مواطن إسرائيلي.

مشروع القرار هذا لن يردع القتلة، لكن دوره سيكون تحديد مكانة النخبة الحقيقية التي العقاب على المس بها وبأعضائها، فقط بهم، سيكون افظع من أي عقاب آخر، والمسؤول عن التنفيذ سيكون فقط القائد

العسكري المسؤول عن المنطقة، والذي يتصرف بالفعل في افضل الحالات وفقا للممارسة التي يقترحها القانون – فقط دون الحاجة إلى إجراء قانوني.

* * *

هآرتس: الاحتجاج ينجح

مئات آلاف الإسرائيليين الذي شرعوا بالاحتجاج وأوضحوا بأجسادهم وبأموالهم بأنهم لن يقفوا جانبا عندما تتحول إسرائيل

ضمن أمور أخرى إلى جحيم للمثليين، لم يتركوا لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مفرا غير التراجع عن تعهداته الائتلافية لرئيس حزب «نوعم»، آفي ماعوز، ما دفعه لأن يستقيل، أول من امس، من منصبه كنائب وزير. في كتاب الاستقالة كتب ماعوز، انه لم ينجح في إلغاء «أنظمة وزارة التعليم، وزارة الرفاه ووزارة الصحة من عهد حكومة لابيد التي تعنى بتغيير مفاهيمنا الأساس كشعب إسرائيل والعائلة اليهودية»، كما فشل في محاولته «لإعادة الأب والأم إلى الاستبيانات الرسمية في الوزارات الحكومية.«

ليس فقط في قضايا المثليين اضطر نتنياهو لأن يكبح الجماح كنتيجة لضغط خارجي. فالضغوط الدولية والمشاكل الأمنية، التي تستوجب ردا مسؤولا وليس «ردعا» في شكل شغب حوارة، تفعل فعلها وتغرق الائتلاف بالتوترات. «قوة يهودية» قاطع هذا الأسبوع النقاش في الكنيست بكامل هيئته احتجاجا على انعقاد المؤتمر الأمني في الأردن مع ممثلين من السلطة الفلسطينية وعلى «سياسة الاحتواء» التي تتبعها الحكومة. في «الليكود» لم يستطيبوا تغيبهم، ومسؤولون كبار في «الليكود» قالوا، إن هذا فعل عديم المسؤولية «يمس بحكومة اليمين.«

مشاكل نتنياهو لا تنتهي بالعنصريين الكهانيين من «قوة يهودية». عن النقاش تغيب أيضا أعضاء كتلة «يهدوت هتوراة» احتجاجا على خرق الاتفاقات الائتلافية في ميزانية الدولة. وتعتزم «ديغل هتوراة» تشكيل «فريق لفحص الاتفاقات الائتلافية». وفي الصحيفة الناطقة بلسان الحزب «يتد نئمان» كتب هذا الأسبوع انه في الميزانية «لم يعطَ جواب على مواضيع اتفق عليها صراحة مع رئيس الوزراء». والمقصود هو تمويل «مؤسسات الإعفاء» (غير الملزمة بتعليم المواضيع الأساسية كاملة) – وعد أعطاه نتنياهو كي يمنع انشقاق «يهدوت هتوراة». في نبأ آخر وجِه نقد لأعمال القطار، «في ظل تدنيس مخز للسبت»، وذلك رغم أن في حينه قالت وزيرة المواصلات ميري ريغف، انه في السبت لن تنفذ إلا أعمال موضوعها فداء النفس.

غير أن الجبهة المتفجرة اكثر من غيرها هي المثلث الأمني الذي يضم شريكيه من اليمين المتطرف، الوزيرين

بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، ووزير الدفاع يوآف غالانت. فالتوتر بينهم كان يمكن أن يرى في قضية إخلاء الكرم شمال رام الله قبل أسبوعين. ومن المتوقع للتصعيد في المناطق أن يرفعهم إلى مسار الصدام.

الانقلاب النظامي الذي يؤدي إلى تدهور اقتصادي؛ ردود الفعل القاسية في الولايات المتحدة وفي أوروبا؛ التصعيد الأمني والاحتجاج الجماهيري المتعاظم من أسبوع لأسبوع – كل هذه تزيد التوترات في الحكومة، وفي نهايتها ستتفكك من الداخل. الاستنتاج العملي واضح: الاحتجاج ينجح، ويجب توسيعه قدر الإمكان.

* * *

هآرتس : مؤتمر العقبة.. محاولة لخلق "حزام أمان" يقيّد قدرة حكومة نتنياهو على إشعال "انتفاضة إقليمية"

بقلم تسفي برئيل

اعتبر اللقاء الذي جرى، الأحد الماضي، في العقبة في الأردن، والذي شارك فيه، بعد سنوات، ممثلون عن إسرائيل ومصر والأردن والولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية، لقاء أمنياً وليس لقاء سياسياً، وكان هدفه فحص طرق للتعاون من اجل وقف التدهور الأمني في الضفة وفي القطاع. يبدو أن الحديث يدور عن اجتماع لذوي مصالح امام أعينهم يوجد هدف مشترك، ليس فقط منع الاشتعال في المناطق، بل أيضاً وقف انتشاره الى الدول المجاورة.

في الأيام العادية، قبل ثلاثة اشهر، جرت هذه النقاشات بشكل ثنائي. فإسرائيل تناقشت مع مصر في الشؤون المتعلقة بقطاع غزة وإعادة إعماره وعملية تبادل بين السجناء الفلسطينيين وبين الجثث والمخطوفين الإسرائيليين؛ ومع الاردن تعلقت النقاشات بالحرم الذي يوجد فيه للأردن مكانة خاصة؛ ومع السلطة الفلسطينية، في حالة إجراء نقاشات كهذه، تناولت التنسيق الأمني.

لكن بعد بداية ولاية حكومة بنيامين نتنياهو وتوزيع الوظائف الرئيسية على ممثلي اليهودية المتطرفة والتصريحات المثيرة عن شرعنة التسع بؤر وبناء آلاف الوحدات السكنية ونقل جزء من صلاحيات الحكم في "المناطق" من الجيش الى وزراء ومسؤولين مدنيين، كان من الواضح أن الحوار الأمني الثنائي بين إسرائيل وكل جارة من جيرانها على حدة لن يكون كافياً. التهديد السياسي – السياساتي لشبكة العلاقات الهشة أصلاً بين إسرائيل والاردن، دفعت رئيس الحكومة لزيارة عمان بشكل مستعجل والتعهد بأن مكانة الاردن في الحرم لن تتغير.

مع ذلك، لم تعمل زيارة نتنياهو على تهدئة الشكوك. جهود إسرائيل لتأطير شبكة العلاقات هذه في سياق الحرم فقط تتجاهل أن أي تطور عنيف في "المناطق"، سواء في جنين أو في جنوب جبل الخليل، تؤدي فقط

الى تقلبات هزات في المملكة. في الأردن أصبحت الطريقة معروفة. في البداية تحمل التظاهرات شعارات ضد الاحتلال الإسرائيلي وتحظى على الفور بالشرعية. في وقت قصير تتحول التظاهرات للتركيز على العجز الاقتصادي للحكومة في محاولتها مواجهة البطالة والفقر، وبالطبع ضد الملك نفسه.

التأثير الذي يوجد للاردن على إسرائيل وقدرته على التأثير على السياسة في الضفة الغربية، محدود. الأردن ليس الامارات التي اعطت لنتنياهو هدية كبيرة على شكل اتفاق السلام، واتفاقات تجارية بالمليارات. مقابل أبو ظبي فإن عمان لا تعتبر شريكة محتملة في المعركة ضد ايران. لذلك فإن الاردن بحاجة الى حزام امان عربي اوسع كي يستطيع الدفاع عن نفسه من التهديد من الغرب.

في الوقت ذاته قالت شخصيات مصرية رفيعة، تحدثت مع وسائل اعلام عربية، إن النظام في القاهرة لا يثق بنتنياهو، ويعتقد أنه لا يمكنه تنفيذ كل الاتفاقات التي تم التوقيع عليها بين الدولتين. تخشى مصر من أن حكومة نتنياهو لن تسمح لها بلعب الدور الثابت كوسيطة امام "حماس"، وستقلص حجم التجارة بين إسرائيل وغزة، وستشعل السجون، الامر الذي سيتسبب بتمرد السجناء. خوف مصر الأساسي هو أن الحكومة ستدفع "حماس" و"الجهاد الاسلامي" الى الزاوية وستصعب جداً على الحكومة في القاهرة أن تهب لمساعدتهم. مصر، التي ما زالت حتى الآن لم تقم بدعوة نتنياهو لزيارة رسمية، تدير العلاقات مع إسرائيل من خلال كبار الضباط في الجيش و"الشاباك"، حتى أنها تشتكي من أنها لا تحصل على اجوبة متواصلة من المستوى السياسي.

الولايات المتحدة، التي تمسك بيدها رافعة الضغط السياسية والاقتصادية والأمنية الأكثر أهمية، أسمعت إدانات ودعوات تحذير تجاه خطط الانقلاب النظامي، لكنها ايضا تعرضت للانتقاد من معظم وزراء الحكومة بأن هذه التصريحات هي تدخل وقح في شؤون إسرائيل الداخلية. تحذر واشنطن في هذه الاثناء من التصادم مع الحكومة في ساحة المعركة التي تعتبر "قيما مشتركة" للدولتين. وفي هذه الاثناء تكتفي برسم خطوط حمراء في موضوع المستوطنات والبؤر الاستيطانية، وكأنه لا توجد علاقة بين جنون العظمة القانوني والاداري للحكومة وبين الاستعراضات التي تحدث في الضفة. يضع هذا الموقف المتراخي الولايات المتحدة في الخندق ذاته مع مصر والأردن والسلطة الفلسطينية والامارات والسعودية، التي لم تتأثر ولم تنفعل من أن طريقة الحكم في إسرائيل اصبحت تشبه أكثر الدارج لديها، شريطة أن لا يكون لذلك أي تأثير على الفتيل الذي بدأ في الضفة وفي القدس، وأن لا يمتد الى عواصمهم.

هنا تكمن اهمية اللقاء في العقبة. اللاعبون الرئيسيون في هذا اللقاء هم رؤساء اجهزة المخابرات في الاردن وإسرائيل ومصر. واللاعبون الثانويون هي الجهات السياسية التي شاركت فيه. الافتراض الرئيسي الذي ارتكز

إليه اللقاء هو أن رؤساء اجهزة المخابرات في الدول الثلاث وفي السلطة الفلسطينية يمكنهم التعاون بشكل ناجع وودي اكثر من المستويات السياسية. هذا الافتراض له اساس على الارض – العلاقات التي يقيمها "الشاباك" مع نظرائه في السلطة الفلسطينية وفي الاردن.

الامر الذي لا يقل أهمية عن ذلك هو الاعتراف الخفي، الذي يكمن في مجرد عقد اللقاء، والذي بحسبه المستوى السياسي في إسرائيل ومن يترأسه "جسم مشبوه" حتى الآن لا يمكن معرفة كيفية تصرفه تحت الضغط من داخل الحكومة. من هنا يمكن الاستنتاج بأن المنتدى الذي عقد في العقبة، والذي يتوقع أن يعقد ثانية في آذار في شرم الشيخ، يطمح الى ايجاد "حزام امان" يقيد قدرة الحكومة على اشعال المنطقة واشعال انتفاضة اقليمية.

أمل المبادرين لهذا اللقاء هو أن "الشاباك" ما زال له تأثير كبير على قرارات نتنياهو الأمنية، على الأقل في كل ما يتعلق بادارة المعركة في "المناطق". الردود العاصفة، التي أسمعها وزير المالية، سموتريتش، ووزير الأمن الوطني، بن غفير، وغيرهما، عن مجرد عقد اللقاء والتصريحات التي خرجت منه حول عدم الدفع قدما بالبناء الجديد في "المناطق"، والنفي من جانب نتنياهو، الذي عرف ووافق على البيان المشترك الذي خرج من اللقاء، تدل على أنه يوجد لمخاوف الشركاء في الاجتماع ما تستند إليه. السؤال المطروح الآن هو هل ازاء التطورات العنيفة في الضفة وفي القدس ستكون جدوى لاجتماع آخر لهذا المنتدى، واذا كان حزام الأمان هذا يمكنه أن يلعب دوره ويوقف الانفجار القادم.

* * *

إسرائيل اليوم: إسرائيل تفقد السيطرة على دائرة التصعيد.. هل أعدت لما بعد أبو مازن؟

بقلم أمير هايمن

ترجمة: صحيفة القدس العربي

ا لعمليات الفظيعة التي اختطفت حياة يغيل وهيلل ينيف وايلان جنلس، تبعث على مشاعر الغضب، فالأنذال الذين خرجوا لحملة القتل هذه سيدفعون الثمن، هم ومرسلوهم. تمس شغاف القلب كلمات أم يغيل وهيلل، التي طلبت بعد لحظة من فقدان اثنين من أبنائها، نقل رسالة بروح وحدة الشعب. قد نتعلم شيئاً من قيم هذه العائلة، من قرارها التبرع بأعضاء عزيزيها لأجل إنقاذ نفوس في إسرائيل. مشاعر غضب طبيعية ومفهومة، لكن أعمال الثأر لميليشيات مستقلة "لا"؛ لا قانونياً، ولا شرعياً، ولا يهودياً، ولا صهيونياً، ولا إسرائيلياً. إسرائيل دولة قانون، والمستوى الذي يوجه استخدام القوة هو المستوى السياسي، وهو الجهة

الوحيدة التي يحق لها استخدام الجيش وجهاز الأمن.

ضرر دولي

ما جرى في حوارة هو شغب لذاته في مركز سكاني غير مشارك، والمسؤولون عن هذه الأفعال لا يستحقون كل شجب فحسب، بل ويجب أن يعتقلوا ويحقق معهم – وفي أقرب وقت ممكن. فضلاً عن الضرر الدولي الهائل الذي يكمن في هذه الأحداث (الولايات المتحدة تطلب إيضاحات)، وفضلاً عن حقيقة أن ليس بينها وبين قيمنا كمجتمع أي شيء – فإن أولئك الأشخاص يمسون بقدرة الجيش الإسرائيلي على ملاحقة من يجب ملاحقته، المخرب اللعين الذي نفذ القتل وكل من قد يكون ساعده. بدلا من أن تركز قوات الأمن على القبض على القاتل، تنشغل بالتصدي لمواطني إسرائيل، في محاولة للحفاظ على القانون والنظام في وجه هذه المجموعة العنيفة من المتطرفين.

إن التوقع من زعماء الجمهور كلهم هو أن يتكلموا بصوت واحد واضح لا يقبل التأويل والإيضاح. يجب منع وضع تسمح فيه "روح القائد" حتى وإن كان بالغمز بالشرعية لمثل هذا العنف. جدير أن نتعلم من الحدث الذي جرى في حوارة. ويجب استخلاص الدروس أيضاً على المستوى التكتيكي لضخ القوات وفي المستوى السياسي أيضاً، إذ إننا في وضع جديد.

الكلفة مقابل المنفعة

في المستوى الاستراتيجي تفقد إسرائيل السيطرة على دائرة التصعيد. هذه الدائرة المغرضة – التي يؤدي فيها إحباط إسرائيلي إلى موجة ثأر فلسطينية في الضفة ومن غزة، وهلمجرا – لم تنكسر.

حكومة إسرائيل ملزمة بالعمل فوراً لإعادة النظام والاستقرار. نحن دولة سيادية تستخدم القوة حسب القانون ووفقاً للصلاحيات. يجب مواصلة أعمال الإحباط المبادر إليها لأجل المس بالمخربين، واعتقالهم والتشويش على خططهم، وبالتوازي النظر بشكل دقيقة ومهني، واستناداً إلى المعلومات الاستخبارية في المنفعة العملياتية لكل عملية في قلب الأرض الفلسطينية وفي وضح النهار مقابل الضرر الجانبي الذي تخلقه. لا شك عندي أن رئيس الأركان ورئيس الوزراء اللذين اتخذا القرار بالعملية الأخيرة في نابلس، فهما المعاني وأخذا سيناريوهات الرد بالحسبان أيضاً. لقد كان الهدف على ما يبدو جديراً بما يكفي للخروج إلى هذه العملية في هذه النقطة الزمنية المحددة. لكن هذه المراجعة النقدية يجب أن تتم كل الوقت.

اليوم التالي لأبو مازن

رغم الأحداث التي أنست المؤتمر في العقبة، يبدو أنه مهم للغاية. مقابل ثمن متدن جداً دفعته دولة إسرائيل قبل أكثر من أسبوع (في الأيام ما قبل التصويت الذي ألغي في مجلس الأمن في الأمم المتحدة) حصلنا على

بضعة أمور مهمة جداً.

أولاً، التدخل الأردني. هذا التدخل مهم جداً في سياق الحرم والجهود لتهدئة القدس قبيل رمضان.

ثانياً، حوار مباشر يعزز القيادة الفلسطينية المعتدلة التي تحيط بأبو مازن.

هذه خطوة مهمة في ضوء انعدام الاستقرار المتوقع في اليوم التالي لأبو مازن. لعل تعزيزه يسمح بجسر انتقالي للأيام العاصفة التي بانتظارنا مع تبادل الأجيال في السلطة الفلسطينية. وبالنسبة للسلطة، تجدر الإشارة إلى أن تعزيز السلطة يخدم المصلحة الإسرائيلية مقابل بديل انهيار السلطة الفلسطينية والفوضى العنيفة.

ثالثاً، استئناف التنسيق الأمني، وهذه خطوة ستقلل الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين، وبذلك تساعد على التمييز بين السكان والإرهاب. عملية قوات الأمن الفلسطينية تزيد الحوكمة، القانون والنظام في مناطق السلطة الفلسطينية تقلل العبء على قواتنا. وفوق كل شيء، على حكومة إسرائيل فرض ترتيب لأولويات المواضيع العاجلة. عليها أن تعمل على تخفيض التوتر الداخلي في المجتمع الإسرائيلي وعدم تعميق الاستقطاب الآخذ في الاتساع.

إن مناعة المجتمع الإسرائيلي عنصر أساس حرج عندما تتصدى إسرائيل لما ينتظرها في الأشهر القادمة في سياقات الأمن القومي. فالمواضيع العاجلة لا تتجمد في المكان: إيران تواصل تخصيب اليورانيوم، ونحن في الطريق لمواصلة العنف في الساحة الفلسطينية، ويمكننا أن نعمل الكثير من الأمور في توسيع التطبيع. لكن الانشغال الهدام الداخلي في هجمة عديمة الكوابح لإضعاف السلطة القضائية، في ضوء كل النقد، وبلا أي إبطاء يمنعنا من هذا التركيز اللازم.

هذا الموضوع وكذا أيضاً مواضيع استراتيجية أخرى، ستكون في مركز الحوار الذي يجري اليوم في إطار الندوة الدولية السنوية التي يعقدها معهد بحوث الأمن القومي. وزير الدفاع، ووزيرة الاستخبارات، ورئيس هيئة الأمن القومي ومسؤولون كبار في جهاز الأمن، في إسرائيل وفي الخارج، سيشاركون في حوار مفتوح، وكلي أمل في أن يعرض مفاهيم للتصدي للفترة المتفجرة التي نعيشها.

* * *

هآرتس: هل سينظر العالم إلى إسرائيل كما ينظر إليها الفلسطينيون المضطهدون؟

بقلم ديمتري شومسكي

الأنباء السيئة هي أن حكومة الإنقاذ الوطنية لبنيامين نتنياهو تصمم على توسيع البنية الدستورية المتداعية لدولة إسرائيل. وبسبب ذلك، تحظى بدعم أجزاء كبيرة من مواطني دولة إسرائيل، الذين، يجب قول ذلك

بدون تردد، فقدوا البوصلة الأخلاقية.وهم، باسم تشجيع أعمى لزعيم مستبد وشعبوي، مستعدون لتمكينه من تدمير منظومة القانون والقضاء في الدولة للنجاة من الحكم.

هذا الجمهور لم يملأ الشوارع بعد، لم يلق بعد قنابل "ابروشمي" على من يعارضون الانقلاب النظامي لأنهم لا يعتقدون أن الاحتجاج الديمقراطي الحالي سيعرض بشكل ما عملية "بوتينية جهاز القضاء". هم على قناعة بأنه لن يوقفهم شيء في طريقهم لفرض الحوكمة (في القريب، المفهوم العبري الرسمي الجديد للديكتاتورية).

الأنباء الجيدة، أنه إذا كان أعضاء عصابات قريبون من الانتصار، فثم احتمالية عالية لأن يكون هذا انتصاراً باهظ الثمن؛ لأن تصفية مظاهر الديمقراطية في دولة إسرائيل مثل استقلالية السلطة القضائية، ستجر وراءها بالضرورة تغييراً أساسياً وساحقاً في صورة الديمقراطية، التي بفضلها وبرعايتها تواصل "الدولة اليهودية والديمقراطية" بدون إزعاج منذ خمسين سنة، إقامة النظام الإجرامي للاحتلال، والتهجير واستعباد الشعب الفلسطيني من أراضي 1967.

عقب هذا التغيير، يمكن أن يحدث تغيير عميق في السياسة الخارجية لشعوب العالم الحر تجاه إسرائيل "الجديدة"، التي ستظهر من الآن فصاعداً في عيونهم بالضبط مثلما تظهر في عيون المضطهدين الفلسطينيين. عندها سنشعر أخيراً بالتسونامي السياسي على إسرائيل المحتلة والاستيطانية، فرض عقوبات دولية، الأمر الذي سيحرر دولة اليهود من نير قمع شعب آخر ويحولها إلى ديمقراطية كاملة – ليس بصورتها الخارجية فقط بل بواقعها الحقيقي.

في المقابل، يجب الاعتراف بأنه إذا تم لجم الانقلاب النظامي لنتنياهو ولفين، أو ربما يتم إحباطه، في هذه الحالة تحديداً، يجب عدم توقع أي تغيير في كل ما يتعلق بدكتاتورية الاحتلال والأبرتهايد. بالعكس، عند صد الهجوم على المحكمة العليا فإن الوسط – يسار واليمين المعتدل في إسرائيل والأمريكيين أيضاً سيبدأون بهتافات النصر لعملية إنقاذ الديمقراطية الإسرائيلية، التي ستصم الآذان بصورة أشد من سماع صرخات الشعب الفلسطيني الذي ينادي بالحرية والمساواة.

المحكمة العليا القوية والمستقلة التي تم إنقاذها من بين أنياب البيبيين ستعود لتكون "الدرع الواعي لجنود الجيش الإسرائيلي"، أي الدرع الواقي للاحتلال – وستواصل أيضاً شرعنة الغسيل الوسخ والملطخ بالدماء لجرائم الكولونيالية الإسرائيلية .في الوقت نفسه، ستهتم بين حين وآخر بحقوق الإنسان للواقعين تحت الاحتلال والمستعبدين، بينما تثير ضدها اتباع اليمين الاستيطاني الذين لا يقدرون الخدمة الثمينة التي يوفرها قضاة المحكمة لمشروعهم الإجرامي. هكذا، ستواصل المحكمة العليا البث للعالم الديمقراطي الغربي بأن الاسم السري للحرب الاختيارية لمشروع الاستيطان الذي يهدف لضمان السيطرة على الوطن القومي

المسلوب للشعب الفلسطيني، ستفعل إسرائيل كل ما في استطاعتها لدعم القانون والعدالة.
إزاء كل ذلك، هل كان من المفضل على من يعارضون الاحتلال والأبرتهايد استثمار جهود كبيرة ضد الانقلاب النظامي؟ ألا يخدم هذا النضال المؤسسات وأجهزة الحكم المسؤولة عن الحفاظ على الوضع الراهن السياسي المشوه الذي في مركزه نزع الحقوق الأساسية لشعب آخر؟ لا وألف لا. هذه فوق كل شيء هي حرب على القيم، قيم الحرية والعدالة والمساواة، قيم حقوق الأقليات، الآخر والمختلف. وحقيقة أن للمحكمة العليا في إسرائيل تاريخاً طويلاً وبائساً من سحق هذه القيم مع شرعنة آفة الاستيطان خلافاً لواجبها الأساسي، لا يمكن أن تشكل المبرر لاستمرار هذه المعركة القيمية. بالعكس، النضال ضد فاشية ما بعد الحداثة لليفنيين والروتميين الذين يتطلعون إلى تحويل المحكمة العليا بشكل مطلق إلى ذراع حكومي للإثنوقراطية اليهودية، فإنه وبدرجة كبيرة نضال من أجل الصورة المستقبلية للسلطة القضائية في إسرائيل، مع تبني الخط المقاتل الذي لا يلين ضد مظالم الاحتلال.
إذا كان الأمر كذلك، فعلى من يعارضون الاحتلال والأبرتهايد أن يستمروا في الوقوف كرأس حربة للنضال المدني ضد تأسيس نظام استبدادي في إسرائيل. في الوقت نفسه، يجب أن لا يخافوا أكثر من اللازم من هزيمة محتملة في هذا النضال. عملياً، أتباع لفين وروتمان، ولا نريد التحدث عن أتباع سموتريتش وأتباع بن غفير، يجب أن يقلقوا من فوزهم، حيث أساس للاعتقاد بأنه الدرع الواقي للاحتلال عندما سينهار، ستكون أيام الاحتلال نفسه معدودة أيضاً.

* * *

هآرتس: مقامرة في الكنيست حول توقيت سقوط الحكومة.. وغانتس ولبيد: لن نلقي حبل النجاة لنتنياهو

بقلم رفيت هيخت

هناك تسلية تسود في الكنيست هذه الأيام، وهي مشروع مقامرة صغير فيما يتعلق بتوقيت سقوط الحكومة اليمينية الخالصة. البعض يراهنون على نهاية العام 2023، وآخرون يتوقعون عمراً أقصر. ويمكن هذا عزوه للأمل، عندما يتعلق الأمر بالذين ينتمون لمدرسة لبيد – ليبرمان. ولكن الحقيقة أنه أعضاء ائتلاف متزنين يقولون بشكل غير رسمي إن مشروع المراهنة في مكانه. لا حاجة للانفعال الزائد من بيان رئيس الحكومة الذي قال فيه: "ستنهي الحكومة أيام ولايتها كاملة". إذا كان وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي يحب "الحسم" و"المحافظة العائلية"، وهي عناوين مغسولة لنكبة ثانية وخوف من المثليين، وعد بأنه هو من سيحمي حقوق

الإنسان بعد الانقلاب النظامي، ويمكن أن يعد نتنياهو بكل أنواع الوعود. بالإجمال، الحديث يدور عن شخص لم يخرق أي وعد طوال حياته.

من الواضح لأي شخص عاقل أن وضع الكتلة "العضوي ودرجة قوتها" سيئ جداً. يخفي رئيس الحكومة عن الوزير في وزارة الدفاع سموتريتش، وعن وزير الأمن الداخلي بن غفير، قمة أمنية مع الأمريكيين، ويردان عليه بتحريض قاعدتهم المحرضة أصلاً. الأمريكيون غاضبون من إسرائيل وغاضبون من نتنياهو الذي ينفي استنتاجات الاجتماع ويريدون توضيحات حول ممارسات إحراق القرى، الذي تحول من أغنية لعنصريين إلى واقع لإرهابيين. كل هذا مظاهر للمشكلات الضخمة: الإرهاب يضرب بدون رحمة، والتهديد الاقتصادي تحول إلى واقع، والشرخ الداخلي الذي كتب عنه الكثير من الكلمات في السابق.

إضافة إلى ذلك، ثمة حقيقة بسيطة: جزء من الحكومة لا يريد ولا يستطيع أن يتحمل المسؤولية التي تكتنف وظائف القيادة. لا يجب الاستخفاف بالإمكانية الكامنة في خطر حكومة من يشعرون الحرائق التي صعدت إلى الحكم هنا. ولكن إزاء قدرات متدنية للحكم التي يظهرها بن غفير، الذي يسميه البعض في الكنيست "افيفيت بار زوهر"، بسبب قوته التي يركزها بالأساس في الشبكات الاجتماعية، بات من المضحك أن هناك من خاف منه قبل بضعة أشهر.

نتنياهو الآن في أحد الأوضاع الأصعب التي لم يمر بها رئيس حكومة إسرائيلية. ومن غير الواضح من أين سيأتي الحل لجميع الجبهات المفتوحة. عملياً، نتنياهو بحاجة الآن إلى حوار حول قوانين الانقلاب النظامي أكثر من خصومه السياسيين. هو غير قادر على كبح وزير العدل ياريف لفين، الذي طور ثملاً خاصاً بالقوة إلى جانب أيديولوجيته الخطيرة؛ وهو غير قادر على كبح الحريديين الذين يعتقدون أن دولة إسرائيل يجب أن تقف لخدمتهم دون أن يساهموا في المقابل بأي شيء؛ هو غير قادر على كبح "شبيبة التلال" الذين تحولوا إلى مرتكبي جرائم. بالمناسبة، إذا كان هناك قاسم مشترك بين هؤلاء، تحت برميل الشعب اليهودي على مر الأجيال، وبين الوطنيين الأبطال الذين يتظاهرون من أجل صورة إسرائيل، فهو عدم ثقة حقيقي بنتنياهو وبقدرته على توجيه إسرائيل نحو مكان أفضل (أو للأسف، أقل سوءاً).

"ما يريدونه هو تصوير أشخاص يتحدثون"، قال مصدر رفيع في المعارضة حول دعوة نتنياهو للحوار. "يحاولون استغلال بضعة أيام ليس فيها تصويت، والقول هاكم، تعالوا نتحدث في هذه الأيام"، مثلما كذب نتنياهو في مرات كثيرة جداً وأحرق ثقته حتى النهاية، فإن دعوته لا تؤثر، سواء في يئير لبيد أو بني غانتس. وهما أيضاً يدركان ضائقته، ولن يسارعا إلى إلقاء حبل النجاة له.

إن دخولهما إلى الحكومة معقول حتى الآن مثل إطلاق عرض سحب بمشاركة آفي معوز. لبيد، وهو الخبير في لي الأذرع مع نتنياهو، بل ويستمتع بذلك، يبنى مجدداً من الغبار الذي جاء بعد فشل الكتلة في الانتخابات وحرج الأيام الأولى للصراع الذي كان يبدو وكأن بوصلته قد تعطلت. غانتس، الذي أصابه الحريق من الطرفين عقب مغامرة حكومة الوحدة، تعود بمزاج أن يضع شرطاً لانضمامه المحتمل للحكومة: الشريك + 30، أي أن لبيد سيدخل، وبعد ثلاثين يوماً، سأدخل بعده، قال. باختصار: هذا لن يحدث.

حددت المعارضة بعض أعضاء الليكود، الذين قد لا يصوتون في يوم الحسم "مع" الإصلاح، إذا مر هكذا في الكنيست بكامل تفجره. "هناك خطوط وتكتيك، ويتحدثون معهم"، قال مصدر في المعارضة. يصعب تسعير احتمالات هذه الخطوات، والمسافة من هنا وحتى التصويت ضد قوانين الانقلاب النظامي كبيرة. ولكن الحقيقة أن حدثاً ما قد تغير في منطقة الليكود، الذي يميل إلى التطرف فيما يتعلق بقوانين الانقلاب النظامي. المزيد من أعضاء الليكود العلمانيين الذين لا يعرفون لماذا ومن أجل من يخوضون حرباً بين الأخوة، بدأوا يرفعون صوتهم. لم يتجرأوا بعد على مواجهة لفين ونتنياهو، لكنهم يضغطون بشدة للتوصل إلى حوار. عضو في قيادة الحركة قال: "يجب أن يكون الليكود الرائد، وإلا فسوف يقاد، لا سيما في هذه الفترة".

في زيارتي في هذا الأسبوع إلى الكنيست، التقيت عضو كنيست في الائتلاف، قال على خلفية أحد الأيام الحزينة والصاخبة في الكنيست، بعد يوم على العملية التي قتل فيها هيلل ويغيل يانيف، وأعمال الشغب في حوارة: "أخجل من أن يعرف أحفادي أنني كنت عضواً في الكنيست الـ 25. إذا أردنا زيادة قوة السلطة التشريعية فعليها التصرف طبقاً لذلك".

في هذه الأيام الفظيعة يمكن تشخيص عملية متفائلة: الحكومة، والانقلاب النظامي، ولا يقل عن ذلك أهمية طبيعة تنفيذها، فهم لم يعيدوا ترميم المعسكر المضاد، ولم يعطوه الأهمية، بل حركوا عملية تقشير الطلاء الإيماني الكهاني الذي لحق بالليكود في السنوات الأخيرة. ثمة دليل أول على هذا التغير يمكن رؤيته في كبح كاره المثليين آفي معوز، ومشروع نبشه في حياة الآخرين.

روتمان يريد سلماً

في جلسة الجنون التي سميت لسبب ما لجنة الدستور، انقض الرئيس سمحا روتمان كمن وجد غنيمة على اقتراح جلعاد كريب، وأثار غضب المعارضين في اللجنة بشأن أحد بنود خطة تفجير جهاز القضاء، وأعلن بأنه سيسارع إلى تبنيها. يدور الحديث بشكل قاطع عن وهم، قال صاحب الاقتراح. لم يتطرق روتمان بشكل جدي إلى أي اقتراح من العشرة اقتراحات التي عرضت على اللجنة في الأشهر الأخيرة، والتي كان يمكن بناء تفاهمات

واسعة عليها. "هذه مناورة لا غير"، قال كريب. هدف روتمان يشبه الهدف المذكور أعلاه، "تصوير أشخاص يتحدثون"، أي خلق مشهد مضلل للاستماع والنقاش في مكان ليس فيه شيء كهذا. وقال مصدر مطلع على النقاشات وعلى إجراءات التشريع، إنه خلافاً للفين، كان روتمان وبحق يريد سلم للنزول إلى منتصف الشجرة. الحقيقة أنه سيتعلم ذات يوم المناورة اللامعة التي قام بها لفين لروتمان في مدرسة للمتوحشين الذين يحملون الشهادات. لقد كشف السياسي الأقل مهارة منه ووضعه في مقدمة المسرح الساخن، وتركه يقاتل ويتخاصم ويصاب ويثرثر ويطير إلى أعلى في رحلة غروره، في الوقت الذي كان يفرك يديه في الظل. هنا أتساءل: ما المحطة التالية في مسار الشحن هذا؟

* * *

معاريف: مسؤولية واشنطن تجاه إسرائيل: دعوة هيرتسوغ لواشنطن وإحياء "الرباعية" وفتح القنصلية

بقلم ميخائيل هراري

تبعث التطورات الدراماتيكية في إسرائيل اهتماماً أقصى في الساحة الدولية. فقد نقل وزير الخارجية الأمريكي والسفير الأمريكي في البلاد بل والرئيس بايدن، رسائل حذرة من القلق لحكومة إسرائيل، وبالطبع في ظل محاولة مفهومة بالحفاظ على علاقات عمل معها. إضافة إلى ذلك، فإن السياسة المتحققة حول الساحة الفلسطينية والتخوف من تصعيد في الميدان، تقض مضاجع بعض من اللاعبين مع التشديد على الولايات المتحدة، ودول في المنطقة كالأردن ومصر والإمارات. وشهد البحث الذي جرى في مجلس الأمن في الأمم المتحدة على ذلك بشكل واضح، لكن يبدو أن اللاعبين ذوي الصلة، مع التشديد على واشنطن، يسعون في هذه المرحلة إلى الحفاظ على مجال مناورة مع إسرائيل (والفلسطينيين). لكن هذا غير كاف. فالمفترق الذي فيه إسرائيل اليوم، بل والمنطقة كلها أيضاً، يستوجب عملاً استراتيجياً أكثر. بدونه لا يمكن وقف التدهور إذا ما وقع. لا يمكن أن تتهرب الولايات المتحدة من مسؤوليتها، وبالتالي فما الذي بوسعها أو حتى واجبها، أن تفعله الآن لتساعد حكومة إسرائيل كي تساعد نفسها؟

ثلاث أفكار كمثال: أولاً، دعوة رئيس الدولة هيرتسوغ إلى واشنطن في المدى الزمني الفوري. على الزيارة أن تتخذ طابعاً رسمياً وتتضمن نشر بيان مشترك للرئيسين يشدد على بضع نقاط أساسية ومهمة. في القسم الأول – الحلف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة؛ والقاعدة المتينة للعلاقات بين الدولتين القائمة على أساس المصالح والقيم المشتركة؛ ودعم واضح لرؤيا الدولتين، ودعوة عاجلة إلى استئناف الحوار بين الطرفين. في القسم الثاني – موقف واسع لمضامين القيم المشتركة للدولتين: ديمقراطية لامعة، ومجتمع

تعددي وليبرالي، وأجهزة حكم قوية وتؤدي مهامها في ظل تشديد خاص على جهاز القضاء، وبخاصة في غياب حماية الدستور.

ثانياً، إحياء دور الرباعية: التغيير الذي طرأ في مكانة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني في سلم الأولويات الدولي، يبدو واضحاً: فالظروف الآن ليس كأمس وأول أمس، وتستوجب التشمير عن الأكمام، وبالطبع في ظل فهم بأن اهتمام الأسرة الدولية موجه نحو الحرب في أوكرانيا. إن عدم أداء الرباعية لمهامها (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة وروسيا) مفهوم، ولكن حان الوقت لاستئناف أعمالها، بالطبع بدون روسيا. فاجتماعها المتجدد سيؤشر إلى قلق الأسرة الدولية من التطورات والمخاطر تجاه الساحة الفلسطينية. سيدور الحديث عن رسالة مهمة توجه إلى الطرفين، وأساساً إلى إسرائيل.

ثالثاً، إعادة فتح القنصلية الأمريكية شرقي القدس: يدور الحديث كما هو معروف عن موقف واضح لإدارة بايدن، لم يتحقق لأسباب مختلفة. هذا هو الوقت لتحقيقه. فهل يدور الحديث عن خطوات استراتيجية أم استفزازية من جانب الإدارة الأمريكية تجاه إسرائيل؟ لا وكلّا، بالتأكيد لا حيال التطورات غير المسبوقة، وأساساً الخوف من فقدان السيطرة في الساحتين، الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء. قد لا ترتاح حكومة إسرائيل من ذلك، لكن الساعة الآن تستوجب رفع المستوى، بقدر مناسب، من جانب واشنطن.

* * *

إسرائيل اليوم: يسارعون إلى نقطة الغليان الأمريكية

بقلم دان مرغليت

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

الولايات المتحدة هي على ما يبدو الامبراطورية الأكثر صبرًا وليبرالية وديمقراطية في تاريخ العلاقات الدولية. الأب المؤسس جورج واشنطن قدمها على أنها مَن تريد الانفصال تماما عن العالم القديم، الفاسد كثير المؤامرات، والاعتماد في أمنها على المحيطيْن اللذين يطوقانها. كان ذلك في أواخر القرن الـ 18، لكن الانفصالية التحذيرية ما تزال تلوح في أذهان ملايين الأمريكيين.

الرئيس جيمس مونرو ظل وفيًا للانفصالية، لكنه شذ عن عادته في 1823 بالنسبة لمصلحة الولايات المتحدة في منع التسلل الأوروبي إلى جنوب أمريكا. تيودور روزفلت كانت له تأملات في الخطيئة الامبراطورية في بداية القرن الـ 20، لكن أمريكا سجدت لفكرة الانفصالية، التي كرست تورطها في الحربيْن العالميتيْن، لكن قوتها

فرضت عليها تقريبًا أن تتصرف كإمبراطورية لكي تكبح الشيوعيين، وبالمقارنة مع الديمقراطية كانت معتدلة، وقد غضت الطرف أكثر من مرة عن خرق شركائها الأوروبيين للتعهدات. ضبطها لنفسها في معاقبة ألمانيا واليابان يشهد على ذلك أيضًا.

إسرائيل، بصفتها البنت العزيزة، استمتعت بوسائل متعتها الامبريالية؛ وخرجت ثملة. الرومان احترموا العلاقة التي أوجدها معهم المكابيون في حربهم في اليونان حوالي 160 سنة قبل الميلاد؛ إلى ان بلغ السيل الزبى، وردوا على التمرد الذي اندلع في 66 ميلادي بخراب الهيكل؛ لكن أيضًا في سنوات الاستقلال الـ 75، لم يجرِ كل شيء بسلاسة. في أواخر "حرب التحرير"، بقيادة قائد البلماخ يغال الون، الأكثر شعبية بين أبناء جيله؛ احتل الجيش الإسرائيلي بقعة أرض في سيناء. السفير الأمريكي جيمس ماكدونالد نظر إلى بن غوريون بنظرة كئيبة، فسحب الأخير جيشه إلى الوراء دون أن يرخي سمعه لصرخات انكسار الون. مع نهاية عملية سيناء، رسالة توبيخ من الرئيس ايزنهاور كانت كافية لتبعد بن غوريون عن هلوسة إسرائيل بالسيطرة على مضائق تيران.

المقابل الأكثر شبهًا في منظومة العلاقات التي من شأنها أن تحدث الآن - لا قدر الله - وقع بعد حرب "يوم الغفران". فخر الدبلوماسية الأمريكية هنري كيسنجر اقترح أن تنسحب إسرائيل في سيناء إلى معبري الجدي والمطلة كترتيب مؤقت مع مصر. كانت هذه في الأساس مبادرة موشيه ديان قبل الحرب، وأيّدها اسحق رابين بصفته سفير، لكن الآن وبصفته رئيس للحكومة رفضها. وبصفتي مبعوث صحيفة "هآرتس" في واشنطن، قال لي كيسنجر الغاضب على إسرائيل "أمريكا لا يجب أن تصرخ لكي يسمع صوتها في كل أنحاء العالم". وبالفعل، فقد مارس ضغطًا بلا عراك علني، لكنه فعال، وسارع رابين بالخضوع. استخدم الاتفاق المرحلي مدماكًا مهمًا للسلام، والأكثر أهمية أن مناحيم بيغن وقع مع أنور السادات الاتفاق النهائي بعد حوالي ثلاث سنوات.

من لا يرى أن الولايات المتحدة تحت جو بايدن تمشي بهدوء دمث نحو نقطة الضغط، لا يعرف أسلوب الدبلوماسية الأمريكية أو أنه يجعل من نفسه أعمى. فواشنطن لن تسمح بأن تتعهد لها إسرائيل في قمة الأردن بتأخير البناء في المستوطنات، وأن يلغي وزراء مثل سموتريتش وبن غفير على الفور هذا التعهد، وبنيامين نتنياهو يمتنع عن إقالتهما، ولا أن يفقد الجيش الإسرائيلي الممول من قِبلها والمزود بسلاحها القدرة أمام المذبحة اليهودية في حوارة، ولا أن ينشب كل يوم صراع على محور القدس - واشنطن، حتى يهين بايدن بيبي، فلا يدعوه إلى البيت الأبيض. وأمريكا تسير باتجاه المفترق الذي تفرض فيه على نتنياهو، كما تصرف كيسنجر مع رابين "يا لك من ذكي؟ يرى ما يتولد". بيبي يستطيع منع وضع فيه يعود بايدن إلى مرحلة الفرض، ومن مثله يفهم معنى التغيير في التصويت الأمريكي في الأمم المتحدة في الطريق إلى المحكمة في لاهاي؟ عمليًا،

يعيش نتنياهو الآن في حصار؛ لكنه يتمسك بكرسيه مثل مجرم عند مذبح في مدينة الملجأ. من الجدير أن ترتب له صفقة ادعاء في محاكمته، والسماح "لليكود" بتشكيل حكومة يمين معقولة تعيد إلى البلاد الهايتك، الأمن، والاحترام، والصداقة التي ما تزال تنبض في البيت الأبيض.

* * *

معاريف: من القمة إلى الدرك الأسفل

بقلم تل ليف رام

مع ان القمة في العقبة اول أمس تعبر عن ارادة ومصلحة من الطرفين - فسواء رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أم رئيس السلطة الفلسطينية ابو مازن يريدان منع مزيد من التصعيد عشية رمضان وعيد الفصح - غير أن الميدان يشتعل منذ الان، وقطار التصعيد الامني انطلق دون سيطرة من المحطة - وسيكون من الصعب جدا ايقافه.

ان العملية القاسية في حوارة واعمال شغب المستوطنين في القرية في اعقابها ليست حدثا اضافيا آخر في سلسلة احداث وتصعيدا امنيا يتواصل منذ نحو سنة. هذه احداث ذات مغزى من شأنها أن تكون المحفز لتصعيد اضافي في الميدان.

من يعتقد وحتى يقول علنا ان ثأر حوارة هو الحل لتحقيق الردع الذي لا ينجح جهاز الامن في تحقيقه في الحرب ضد الارهاب سيصعب عليه على ما يبدو أن يفهم مدى الضرر لدولة اسرائيل، قيميا ودوليا ولكن لا يقل عن ذلك الضرر الامني ايضا.

عندما تتعاظم وتيرة الاحداث، يكون واضحا جدا لجهاز الامن بان عمليات اخرى هي مسألة وقت فقط. وقد استغل المخربون الفرصة في منطقة غور الاردن قرب اريحا لتنفيذ عملية إطلاق نار اخرى أمس. هذه ليست الاشارة الاولى الى أن هذه المنطقة تسخن هي الاخرى، بشكل غير مسبوق، ربما منذ بداية سنوات الالفين. حتى في السنوات القاسية بقيت اريحا المزدهرة نسبيا مرات عديدة خارج دائرة التصعيد. العملية في بيت العربا، تبدو كعملية مخطط لها أكثر بكثير من عمليات اخرى. بعد عملية إطلاق النار في المطعم في مفترق الموغ، التي فشلت يبدو ان المخربين الذين خططوا العملية أمس استخلصوا الدروس واجروا استعدادات مسبقة وجدا تعبيرها ايضا في التنفيذ. وقد تضمن هذا محور الهروب، حرق السيارة والهروب في سيارة اخرى، يبدو أنها عادت باتجاه اريحا في المنطقة الفلسطينية. لم تبدأ الازمة الامنية في الضفة الغربية، ولعلها الاخطر منذ

الانتفاضة الثانية في بداية سنوات الالفين، في حوارة أمس. بدايتها في عمليات الارهاب القاسية في السنة الماضية، الى جانب الاعمال التي ينفذها مقاتلو الجيش الاسرائيلي كل ليلة في مخيمات اللاجئين في جنين وفي قصبة نابلس.

في كل ما يتعلق بالعنف من جانب المستوطنين، فان جهاز الامن كله غفا في الحراسة. امكانية الضرر الكامنة يجب الان ان تكون واضحة للجميع ولا مكان للكلمات المغسولة. من يحرق منزلا ويعرض للخطر حياة انسان آخر على خلفية قومجية هو مخرب ينفذ عملية، ليس عمل شارة ثمن او جريمة قومية ولا اشقياء التلال. حرق منزل يساوي ارهاب وليس اي شيء آخر.

ان الضرر المحتمل لدولة اسرائيل، امنيا وسياسيا أكبر بكثير مما يمكن تقديره. جهاز الامن واساسا الجيش والشرطة فشلت في فهم صورة الوضع. وذلك رغم أنه كانت بعد العملية القاسية في حوارة مؤشرات واضحة في الميدان على أن رد فعل المستوطنين سيكون قاسيا. لقد استعد جهاز الامن في انماط محددة. في الاشهر الاخيرة، بعد العمليات، نشأ نمط عملي ثابت: مجموعات من الشبان، والذين لم يعودوا منذ زمن بعيد مجرد فتيان تلال، يصلون الى مفترقات معروفة، في منطقة حوارة في مفترق يتسهار ايضا، لأجل رشق الحجارة على سيارات فلسطينية.

قوات الامن تنتظر المتظاهرين في المفترقات المركزية، وهؤلاء يأتون بالفعل. لكن بالتوازي في عمل مخطط له في عدة مواقع تسلل عشرات الشبان في مجموعات مختلفة الى داخل القرية وبدأوا يعربدون. قرية حوارة، التي شهدت في السنوات الاخيرة، حتى التصعيد الاخير سنوات من الهدوء النسبي بل وانسجت حياة صغيرة مشتركة على الطريق المشترك لليهود والفلسطينيين - تروي بقدر كبير قصة التصعيد في السنة الاخيرة. صوت العنف ينتصر واتجاهات التصعيد يقررها المتطرفون في الجانبين، الذين يملون الوتيرة. والاسناد للجيش في وجه قوى سياسية في اثناء انفاذ القانون يجب أن يقوده رئيس الوزراء. والا فانه حتى عشرة لقاءات اخرى في العقبة وفي شرم الشيخ لن تساعده على استقرار السفينة التي هي على اي حال غير مستقرة ايضا من ناحية سياسية واساسا بسبب الخلافات مع شركائه على يمينه.

* * *

معهد السياسات والاستراتيجية (ips): التوترات في القدس: احتمال تصعيد متعدد الساحات قرب رمضان

بقلم ميخائيل ملشتاين

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

تقف القدس في قلب موجة التصعيد المتصاعدة بالضفة الغربية خلال الأسابيع الأخيرة، كما تؤثر التوترات في القدس على مراكز أخرى في النظام الفلسطيني، وتتأثر بها أيضاً إلى جانب المواجهات الدائر في شمال الضفة الغربية، على عكس الماضي عندما كان المسجد الأقصى في بؤرة التوترات، خاصة بعد اقتحامه من أعدادٍ كبيرة من اليهود. والتصعيد اليوم تغذيه موجة من التصعيد الذي ينفذها فلسطينيون من شرقي القدس (معظمهم من جيل الشباب)، ومع تزايد الاحتكاك بين قوات شرطة العدو والفلسطينيين في المدينة على خلفية تزايد جهود فرض النظام. فالعمليات النضالية الخطيرة التي شهدتها المدينة في الأسابيع الأخيرة، وعلى رأسها تلك التي وقعت في حي "نيفي يعقوب" و"راموت"، تكشف مرة أخرى عن "ضعف الأمن" في شرقي مدينة القدس.

سكان المدينة الفلسطينيون الذين يحملون بطاقات "هوية إسرائيلية" – لكنهم ليسوا من مواطني الدولة – يتنقلون بحرية بين الضفة الغربية والداخل الفلسطيني، ويتأثرون مثل جميع الفلسطينيين بالأحداث السياسية والأمنية المضطربة في الأشهر الأخيرة، وهم قادرون على تنفيذ الهجمات بسهولة نسبياً لا سيما داخل القدس. كما أوضحت العمليات النضالية الأخيرة التحدي الذي يجسده شباب شرقي مدينة القدس الذين مثلهم مثل جميع الفلسطينيين من **الجيلZ** ، يشعرون بالنفور المزدوج – تجاه "إسرائيل" وتجاه القيادة الفلسطينية على حدٍ سواء- ويتعرضون للتحريض الوحشي عبر الشبكات الاجتماعية.

إن الانفصال بين شباب القدس حاد بشكل خاص لأسباب عديدة :التوتر الأساسي الذي يعيشونه بين "الإقامة الإسرائيلية" والهوية الفلسطينية، ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة (61% من سكان شرقي مدينة القدس يعيشون تحت خط الفقر)، فالاحتكاك اليومي مع المجتمع اليهودي ومع أذرع حكومة العدو، الأمر الذي يعمق مشاعر الإحباط والعداء لدى العديد من الفلسطينيين في المدينة، وكذلك الصورة السائدة لدى الشباب في القدس فيما يتعلق بدورهم كحماة المقدسات الإسلامية.

تصاعدت حدة الاضطرابات في منطقة القدس في الأسابيع الأخيرة على خلفية عملية واسعة النطاق لتدمير البناء بشكل غير قانوني تجري في الأحياء الشرقية للمدينة ويصاحبها احتكاك بين الفلسطينيين وقوات "شرطة العدو لإسرائيلية." ورافق ذلك اضطرابات من بينها الإعلان عن العصيان المدني الذي شمل إضراباً عاماً وإغلاق طرق المرور، كما تسبب النشاط في حدوث احتكاكات داخل المنظومة الأمنية في ضوء الفجوات بين مطالب وزير الأمن القومي بخصوص الترويج لعملية "السور الواقي2" في شرقي مدينة القدس من قيادة

الشرطة الذين يجدون صعوبة في ترجمة تلك التعليمات عملياً، أولاً بسبب عدم وجود أهداف واضحة وأعداء وإنجاز مطلوب- إلى جانب الخوف من أن الجهد الحالي قد يتسبب في إشعال الأوضاع قرب **رمضان**.

من المتوقع أن يؤدي استمرار الاحتكاكات والهجمات في القدس، ربما في المستقبل القريب إلى تشكل نموذج مصغر لـ "انتفاضة" في جميع أنحاء المدينة، وقد ينعكس ذلك سلباً على باقي مراكز النظام الفلسطيني، وكذلك بين فلسطينيي 48 في الداخل المحتل. كل هذا دون إضافة قضية المسجد الأقصى الذي استُخدم كـ "صاعق تفجير"، وأدى مرات عديدة في الماضي إلى اشتعال الأوضاع على الساحات الأخرى، ويمكن أن تؤدي الزيادة الحادة في التصعيد داخل القدس إلى زيادة الهجمات في الضفة الغربية والداخل المحتل، وحتى إلى توتير أو تسخين جبهة قطاع غزة، على سبيل المثال إطلاق الصواريخ و "بالونات حارقة" والتظاهرات بالقرب من السياج الأمني، بينما حماس تغض الطرف (كما حدث بالفعل في الأسابيع الأخيرة بعد احتكاكات أمنية شديدة في شمال الضفة).

الحفاظ على الهدوء في منطقة القدس مع اقتراب شهر رمضان و أثناء الشهر يتطلب تعزيز تحركات على ثلاثة مستويات:

1. **على المستوى التكتيكي:** زيادة الجهود الاستخباراتية والعملياتية بغرض تحديد مواقع "الذئاب المنفردة" التي تخطط لهجمات، جنباً إلى جنب مع إحباط خلايا مستقلة أو منظمة) **خاصة حماس** (وزيادة نشاط مصادرة الأسلحة غير المشروعة في شرقي مدينة القدس. ومن الضروري وقف أو الحد من تدمير المباني في شرقي القدس في هذه المرحلة، لأن هذا النشاط -كما ذكرنا- يسبب الكثير من الاضطرابات بين الجمهور الفلسطيني هناك.

2. **على مستوى البنية التحتية:** من الضروري تسريع التحركات، بشكل رئيسي من قبل البلدية، والتي تهدف إلى تحسين الخدمات المدنية لسكان القدس، وخاصة في مجالات الرفاهية والبنية التحتية المدنية والتعليم والشباب (حسب تقديرات مختلفة هناك ما يقرب من ثلث طلاب نظام التعليم العربي في القدس البالغ عددهم 120 ألف طالب في عداد المتغيبين، أي لا توجد معلومات واضحة بشأن وجودهم في المدارس، وهناك نقص في حوالي 3500 صف دراسة في الجزء الشرقي من المدينة).

3. **على المستوى الاستراتيجي:** من الضروري البدء بمناقشات متعمقة لم تجرِ منذ سنواتٍ عديدة فيما يتعلق بالوضع أو المكانة الدقيقة لسكان شرقي مدينة القدس- حوالي 370 ألف شخص يشكلون 40% من سكان المدينة مقابل 26% في عام 1980، حوالي ثلثهم يعيشون في الجانب الفلسطيني من السياج الأمني-

خاصة في مخيم شعفاط للاجئين- وهي منطقة أصبحت منطقة مهملة لا حكم فيها، ولها آثار سلبية كثيرة ويتواجد فيها أجهزة الإنفاذ بشكل محدود جداً (البلدية أو الشرطة أو الجيش). وفي الخلفية، من الضروري الاستمرار في اتباع سياسة مستنيرة ودقيقة في سياق **المسجد الأقصى**، والذي قد يكون خلال **شهر رمضان** وخاصةً في وقت "عيد الفصح"، ساحة للاحتكاكات التي ستؤثر على النظام الفلسطيني بأكمله وبل وما بعده. وفي هذا السياق، يوصى بعدم توسيع نطاق اقتحام اليهود للمسجد الأقصى بشكل كبير خلال شهر رمضان أو اتخاذ خطوات رمزية يمكن تفسيرها على أنها تغيير للوضع الراهن.

على غرار السياسة المتبعة تجاه التحديات السياسية والأمنية الأخرى مؤخراً، وطالما أن "إسرائيل" غارقة في أزمة داخلية حادة، فمن المستحسن أيضاً في موضوع **القدس** تفضيل استقرار الواقع على اتخاذ خطوات تؤدي إلى تغييرات جذرية. كل هذا جنباً إلى جنب مع تقليل التحركات التي معظمها ذات بُعد رمزي والتي تزيد من نطاق التهديدات، وتزيد من مستويات التوتر وتجعل من الصعب على صُنّاع القرار إجراء حوار استراتيجي طويل الأمد، ناهيك عن اتخاذ قرارات بهذه الروح المطلوبة بشكل خاص بشأن القضية الفلسطينية.

* * *

"الكنيست" يقر قانوناً يُمكّن "نتنياهو" في الحكومة

وافق أعضاء "الكنيست الإسرائيلي" الأربعاء على ما يعرف بمشروع "قانون العجز"، الذي قدمه رئيس ائتلاف حكومة العدو "أوفير كاتس" بالقراءة التمهيدية. ووفقًا للقانون المقترح؛ لن يتم الإعلان عن عجز رئيس وزراء العدو عن أداء مهامه إلا في حالة العجز الجسدي أو العقلي وبتصويت ثلثي أعضاء الكنيست.

ويأتي هذا المقترح على خلفية التقارير التي وردت في الأسابيع الأخيرة، والتي أفادت بأن المستشارة القانونية لحكومة العدو "غالي بهاريف ميارا" أجرت مناقشات بخصوص إمكانية الإعلان عن عجز رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" عن أداء مهامه بسبب تضارب المصالح في القضايا القانونية، وهو السبب الذي يمنعه من التدخل في إصلاح النظام القضائي، وتم تمرير المقترح بالرغم من معارضة المستشارة القانونية لحكومة العدو. ويشتمل المقترح كذلك على أن سلطة الإعلان عن عجز رئيس وزراء العدو عن أداء واجباته وإنهاء هذا العجز، يجب أن يستند فقط إلى إشعار أو إعلام الكنيست من قِبَل رئيس وزراء العدو، أو إشعار من حكومة العدو يوافق عليه ثلاثة أرباع أعضائها. وينص بند مهم تم إدراجه في مشروع القانون على أن المحكمة العليا لدى العدو بصفتها العليا لن تنظر في طلب إعلان عجز رئيس الوزراء عن أداء مهامه أو التصديق عليه، وأن أي أمر أو قرار صادر عن محكمة أخرى سيكون بلا صلاحية وباطلاً.

* * *

مع استمرار موجة العمليات النضالية: وزير جيش العدو يوعز بالاستعداد للتصعيد

أعرب كبار المسؤولين الأمنيين في كيان العدو عن تشاؤمهم من التدهور الأمني الحالي، واستمرار العمليات النضالية، حتى أن وزير جيش العدو "يوآف غالانت" أوعز بالاستعداد لاحتمال نشوب تصعيد في عدة ساحات، بما في ذلك القدس. ونقلت القناة 13، عن قائد المنطقة الوسطى "يهودا فوكس" قوله في نقاشات مع رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو": "ليلة أخرى من الاشتباكات مثل هذه وسنصل إلى نقطة اللاعودة في الضفة الغربية وستمتد الاشتباكات إلى مناطق إضافية."

يواجه كيان العدو موجة من العمليات النضالية المستمرة، حيث حصلت بعد عملية الأحد عدد من عمليات إطلاق النار على المستوطنين، وقد أدى هذا إلى ازدياد عنف المستوطنين، حتى أن بعض المستوطنين رشقوا عناصر دورية من لواء "جولاني" في حوارة بالحجارة وحاولوا دهسهم، وأطلق ضابط النار عليهم. وتشير تقديرات العدو إلى أن التصعيد الأمني وموجة الهجمات ستستمر حتى في شهر رمضان، رداً على اعتداءات المستوطنين في حوارة، ولذا فإن جيش العدو سيرسل أربع كتائب مشاة إضافية إلى الضفة الغربية. كما كشف تحقيق أولي في العملية التي حصلت شمال البحر الميت أن الرقيب م. "شرطي دورية"، تواجد في مكان الحادث وأطلق النار على المسلحين، لكنهم تمكنوا من الفرار باتجاه أريحا بعد إشعال النار في سيارتهم وقيادتهم سيارة أخرى، لذلك تُطرح عند العدو اقتراحات لتشديد الحواجز على عدة مناطق مثل نابلس، إلى درجة حصارها – إذا استمرت الاشتباكات.- وقال رئيس الشاباك "رونين بار": "لقد مررنا جميعًا بالانتفاضات، لكن لم يمر أحد بانتفاضة مع التحريض على شبكات التواصل الاجتماعي، مما يجعل المواجهة أكثر خطورة."

* * *

في حال الطوارئ: اتفاقية إمداد بين جيش العدو والجيش الأمريكي

وقعت وزارة جيش العدو ووزارة الدفاع الأمريكية اتفاقية تعاون لتعزيز الإمدادات في حالات الطوارئ، والتي ستعطي الجيشين الأولوية في شراء وتوريد الأسلحة من صناعات العدو والصناعات الأمريكية. ووقع الاتفاقية نيابة عن العدو المديرُ العام لوزارة جيش العدو اللواء احتياط "إيال زمير"، ونيابة عن الولايات المتحدة وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للمشتريات "ويليام ليبلانت"، كجزء من الحوار الاستراتيجي الدفاعي، لتعزيز التعاون في مجالات المشتريات والبحث والتطوير والتعاون الصناعي (DAAG) التي تستضيفها وزارة جيش العدو.

* * *

عضو كنيست يقيم مكتبا برلمانيا في "إفياتار" تحت حراسة كتيبة كاملة

قوات الاحتلال تسمح لعضو الكنيست تسفي سوكوت من الصهيونية الدينية بالدخول إلى موقع البؤرة الاستيطانية العشوائية بزعم أن لديه حصانة برلمانية، رغم إخلاء البؤرة ومنع مستوطنين من دخولها

أقام عضو الكنيست من حزب الصهيونية الدينية، تسفي سوكّوت، اليوم الخميس، مكتبا برلمانيا في البؤرة الاستيطانية العشوائية "إفياتار" في جبل أبو صبيح قرب نابلس، مستغلا حصانته البرلمانية بعدما أخلى الجيش الإسرائيلي المستوطنين منها في تموز/يوليو العام 2021، وفق ما ذكر موقع "واينت" الإلكتروني.

وكان وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، قد وصل إلى "إفياتار" يوم الإثنين الماضي، غداة هجوم المستوطنين على بلدة حوارة، بادعاء عقد اجتماع لكتلة حزبه "عوتسما يهوديت" البرلمانية، وأعلن أنه طالب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بشرعنة هذه البؤرة الاستيطانية العشوائية، في أراضي القرى الفلسطينية بيتا وقبلان ويتما. وسمحت قوات جيش الاحتلال، التي تحرس "إفياتار" بادعاء منع دخول المستوطنين إليها، لسوكوت بالدخول إلى البؤرة وإقامة مكتبه البرلماني، علما أن الجيش أعلن عن موقعها منطقة عسكرية مغلقة. وحاول مستوطنون يوم الأحد الماضي الدخول إلى البؤرة الاستيطانية واستوطنوا في تلة، وفي اليوم التالي أخلتهم قوات حرس الحدود من المكان، وبعد ذلك حاول مستوطنون الوصول إلى التلة ومنعهم قوات الجيش. وزعم سوكوت، اليوم، أنه "حان الوقت للعودة إلى إفياتار. وإضافة إلى الخطوات الأمنية ضد الإرهاب، فإن هذا هو الرد الاستيطاني الملائم على أولئك الذين يحاولون تقويض سيطرتنا في أرض إسرائيل عامة وفي أرض السامرة خاصة. وأقمت هنا في إفياتار مكتبا برلمانيا كي أتابع عن قرب تطبيق الاتفاق الائتلافي مع حزبنا في هذا الموضوع. وهذه علامة في الطريق نحو العودة الكاملة إلى المستوطنة، مثلما اتفق ومثلما ينبغي أن يكون." وتحرس البؤرة الاستيطانية العشوائية "إفياتار" كتيبة كاملة في الجيش الإسرائيلي. ونقل "واينت" عن مسؤول أمني قوله إن "الانشغال بالنظام العام كلّه من جانب المستوطنين يمس بعملية الدفاع. ونحن نضطر إلى إحضار قوات كثيرة إلى حوارة وإفياتار وأماكن أخرى والتي كان يمكن أن تكون قوة كبيرة لحماية المستوطنات والشوارع" التي يستخدمها المستوطنون في الضفة الغربية. ويخطط مستوطنون إلى تنظيم مظاهرة في البؤرة الاستيطانية، مساء اليوم، بمشاركة حاخامات وشخصيات عامة، بهدف إلزام الحكومة الإسرائيلية بإعادة المستوطنين إليها.

* * *

نتنياهو حول منع تدخله بخطة إضعاف القضاء: مس بحرية تعبير الملايين

نتنياهو قدم ردا للمحكمة العليا على قرار المستشارة القضائية للحكومة بمنعه من التدخل في خطة إضعاف جهاز القضاء، ويدعي أن "امتناع رئيس الحكومة عن المشاركة في عملية الحوار هو الذي يمس المصلحة العامة"

اعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في ردّ قدمه إلى المحكمة العليا اليوم، الخميس، أن قرار المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهراف ميارا، بمنعه من التدخل في خطة إضعاف جهاز القضاء لأنه سيستفيد من الانقلاب القضائي بكل ما يتعلق بمحاكمته بتهم فساد خطيرة، "يستهدف حرية التعبير لملايين المواطنين الذين انتخبوه."

وقدم نتنياهو رده على التماس قدمته الحركة من أجل جودة الحكم في إسرائيل، وطالبت فيه المحكمة بمنع نتنياهو من التعامل مع مجالات يكون فيها في حالة تناقض مصالح بسبب محاكمته بتهم الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة. وطالب الالتماس بإجراء اتفاق تناقض مصالح جديد ومعدّل مع نتنياهو. وادعى نتنياهو في رده أن "فرض قيود على رئيس الحكومة وخاصة قيودا يُستخلص منها أنها قيود على حريته بالتعبير، يستهدف عمليا حرية التعبير لملايين المواطنين الذي صوتوا لصالحه في انتخابات ديمقراطية. وهذا مسٌ لمبدأ أساسي هام في النظام الديمقراطي الذي ينبغي منع المس به، خاصة عندما تكون ذريعة المس بحرية التعبير هو تناقض مصالح نظري." وأضاف نتنياهو أن قرار المستشارة القضائية يتجاوز بشكل واضح اتفاق تناقض المصالح، من العام 2020، والذي صادقت عليه المحكمة العليا.

يشار إلى أن وجهة النظر القانونية التي قدمتها بهاراف ميارا وتمنع نتنياهو من التعامل مع خطة إضعاف جهاز القضاء، شددت على أن تمرير التشريعات المتعلقة بالخطة أو حتى قسم منها "سيقود إلى واقع إداري وقضائي يستفيد منه رئيس الحكومة في إدارة محاكمته قياسا بالوضع الراهن، إذ أن استقلالية المؤسسات القانونية ستتضرر مقابل السلطة التنفيذية." وفيما يرفض نتنياهو وحكومته حوارا مع المعارضة حول الخطة، زعم في رده للمحكمة أنه "امتناع رئيس الحكومة عن المشاركة في عملية الحوار هو الذي يمس المصلحة العامة". وأضاف أنه "يلتزم بالقيود التي ينص عليها اتفاق تناقض المصالح من 2020 بشأن تشريعات قد تؤثر بشكل مباشر على قضيته الجنائية."

وادعى نتنياهو أنه "ينبغي التشديد على ما هو مفهوم تلقائيا وهو أن التشريعات المذكورة لا تغيّر أي معايير جنائية ولا تؤثر عليها، كما أنه لا يوجد في التشريعات أي تغيير أو تأثير على تسويات متعلق بالقانون الجنائي أو لأي نتائج محتملة في الإجراء الجنائي." واعتبر نتنياهو أنه "بالإمكان حل تناقض المصالح النظري بطرق أخرى، مثل إشراك وزير آخر إلى جانب رئيس الحكومة" كي يعنى بتغييرات في جهاز القضاء. وطالب نتنياهو

المستشار القضائية، الأسبوع الماضي، بتقليص اتفاق تناقض المصالح معه، بحيث يُسمح له بالتعامل مع خطة إضعاف جهاز القضاء، وطلب منها معرفة المواضيع التي يحظر عليه التعامل معها. ولا تزال المستشارة تدرس هذا الطلب.

* * *

تقارير

تايمز أوف اسرائيل: ضباط يتهمون المفوض العام للشرطة باستخدام القوة لإثارة انطباع بن غفير

الشرطة تقول إنها استخدمت العنف بعد أن تعرضت لهجوم من قبل المتظاهرين، لكن ضباط كبار يقولون إن سلوك المحتجين لا يبرر استخدام القوة المفرطة والقنابل الصوتية وأفتتاد تقرير أن ضباطا كبارا وجهوا انتقادات للمفوض العام للشرطة كوبي شبتاي الأربعاء، متهمين إياه باستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين المناهضين للحكومة من أجل كسب ود وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير. ويوم الأربعاء اشتبكت الشرطة بشكل متكرر مع المتظاهرين، مستخدمة القنابل الصوتية، وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين الذين أغلقوا الطرق في الوقت الذي عبّر فيه الآلاف عن إحباطهم من خطط الحكومة لكبح القضاء. وقد شكلت هذه الاشتباكات، التي احتاج في أعقابها العديد من الأشخاص إلى تلقي العلاج في المستشفيات، تحولا عنيفا في تعامل الشرطة مع المتظاهرين، حيث أنها حاولت حتى الآن الحفاظ إلى حد كبير على علاقات سلمية مع المتظاهرين المناهضين للحكومة الذين ينظمون مظاهرات أسبوعية في تل أبيب وأماكن أخرى.

وقال مسؤول كبير في الشرطة، بحسب صحيفة "هآرتس": "يبدو أن الوزير مارس ضغوطا على المفوض العام للشرطة – بالإمكان رؤية النتائج في الشوارع." وكان بن غفير، الذي يُعتبر الوزير الأكثر تطرفا في حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، قد قاد ضغوطا علنية على الشرطة لحضها على استخدام قوة أكبر ضد المظاهرات المناهضة للحكومة والتعامل بمرونة أكبر مع المتدينين المتشددين ومتظاهرين آخرين. منصبه الوزاري يمنحه الإشراف على الشرطة، وهو يسعى إلى توسيع صلاحياته لكي تكون له سلطة أكبر على عمليات الشرطة.

وقد سعى شبتاي، الذي أفادت تقارير أنه اتهم بن غفير بإثارة أعمال الشغب في عام 2021، إلى الحفاظ على علاقات عمل جيدة مع الوزير بينما كان يرفض مطالبه حتى الآن كما يبدو. ويوم الأربعاء، دافع شبتاي عن سلوك الشرطة، وقال إن عددا من الشرطيين أصيبوا خلال المواجهات مع المتظاهرين، وأضاف أن الشرطة ملتزمة بالسماح بالمظاهرات وبحرية التعبير طالما امتنع المتظاهرون عن الإخلال بالنظام.

وقال إن "العنف ضد أفراد الشرطة، مثل إلقاء الحجارة وأجسام أخرى على الشرطيين، هو بالنسبة لي تجاوز للخطو الحمراء، وهو أمر لن نسمح به." لكن المتظاهرين يؤكدون على أنهم حافظوا على سلمية المظاهرات وأنه تم التعامل معهم بخشونة دون استفزاز، وهو ادعاء يدعمه بعض كبار الضباط.

وقال أحد الضباط لصحيفة هآرتس: "يمكن استخدام القنابل الصوتية فقط في الحالات القصوى للعنف الشديد من قبل المتظاهرين ضد الشرطة. لم يكن هناك أي من ذلك في احتجاج اليوم. القنابل الصوتية خطيرة للغاية، ولا يمكن استخدامها ضد متظاهرين في وسط تل أبيب الذين لا يفعلون شيئا أكثر من إغلاق طرق أو اختراق حواجز."

وفقا لضابط نقلت صحيفة هآرتس حديثه، فإن سبب تغيير الشرطة لأساليبها هو غياب قائد شرطة تل أبيب عامي إيشد ، الذي يتواجد في عطلة، لكنه أشرف على استجابة الشرطة للاحتجاجات خلال الشهر الماضي. وقال الضابط "ما كان هذا ليحدث أبدا مع إيشد."

وقد وصل 11 شخصا على الأقل أصيبوا في المواجهات مع الشرطة في تل أبيب إلى المستشفيات لتلقي العلاج من كدمات وجروح وحروق مختلفة. وورد أن رجلا فقد أذنه بعد إصابته على ما يبدو بقنبلة صوتية. وتم اعتقال 50 شخصا على الأقل في المظاهرات التي عمت البلاد، والتي شهدت إغلاق طرق، وتعطيل حركة القطارات، وشارك فيها الآلاف. في أحد مقاطع الفيديو الذي تم تداوله بشكل واسع على الإنترنت شوهد شرطي حرس حدود وهو يقوم بالسيطرة على رجل من خلال الجثو بركبته على رقبة المتظاهر. وأظهرت لقطات من تقاطع هشالوم في تل أبيب الشرطة وهي تقوم باستخدام الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والخيول، في حين ردد المتظاهرون هتافات "عار." وبعد وقت قصير، بدأت الشرطة باستخدام خراطيم المياه في محاولة لتفريق الحشود. وتم تصوير أحد الضباط وهو يأمر عناصر الشرطة التي كانت تحت قيادته باستخدام القوة – وقال للعناصر "أرسلوهم إلى الجحيم" وشوهد وهو يلقي بنفسه قنبلة صوتية – وادعى أن المتظاهرين "كادوا أن يقتلوا عناصري."

ونقلت القناة 12 عن الضابط مئير سويسا قوله "أشعر بخيبة أمل كبيرة من المحتجين." وأضاف "كنت معهم لثمانية أسابيع، جنبا إلى جنب، ولكن اليوم كادوا أن يقتلوا عناصري. جاءوا مع سكاكين، وقطعوا الأربطة البلاستيكية، واخترقوا الحواجز، وألقوا قضبان حديدية على الشرطيين." وقال سويسا إنه يحظى بدعم كامل من قادته في الشرطة.

بينما واجهت الشرطة المتظاهرين بقوة، كان بن غفير حاضرا في مركز القيادة التابع للشرطة، حيث أجرى تقييما للوضع مع

كبار الضباط. ودعم بن غفير جهود الشرطة، قائلا لمسؤولي إنفاذ القانون إنه يجب "عدم التسامح مطلقا مع الأناركيين." ووجه الوزير تصريحاته إلى المتظاهرين "الذين يهاجمون رجال الشرطة ويخترقون حواجز الشرطة ويتسببون بالفوضى."

وقبل المظاهرات، دعا زعيم المعارضة يائير لبيد الشرطة إلى السماح للمتظاهرين بالتجمع السلمي، وحث قائد الشرطة على "تجاهل المحاولات السياسية الخطيرة وغير المسؤولة للوزير بن غفير لتسخين الأمور أكثر."

وأصدر نتنياهو في وقت سابق اليوم بيانا يدين "فوضى" المتظاهرين ويؤيد دعوة بن غفير لعدم التسامح مطلقا مع المتظاهرين الذين يغلقون الطرق. وقال: "لن نقبل العنف ضد أفراد الشرطة، وقطع الطرق، والانتهاك الصارخ للقوانين. إن الحق في الاحتجاج ليس حقا لإحداث فوضى." وقدم نتنياهو "الدعم الكامل لوزير الأمن القومي بن غفير ولقائد شرطة إسرائيل وعناصر الشرطة الذين يعملون ضد من يخالف القانون ويعطلون حياة المواطنين الإسرائيليين."

وقال متحدث باسم الشرطة لصحيفة هآرتس إن قرار استخدام القوة جاء ردا على عنف المتظاهرين. وقال المتحدث "شهدنا اليوم تصعيدا في عنف المتظاهرين تجاه الشرطة أثناء محاولتهم اختراق الحواجز باتجاه [الطريق السريع] أيالون. لذلك أصدر المفوض العام أمرا بإرسال خيالة الشرطة واستخدام الوسائل لدفع المتظاهرين إلى الخلف نحو شارع كابلان. نحن نسمح بالاحتجاجات ولكن ليس بالعنف."

* * *

تايمز أوف اسرائيل: إسرائيل قد تستجيب لطلب المكسيك بتسليم مسؤول مكسيكي سابق

نُقل عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إن محاولة تسليم توماس زيرون، المتورط في تقويض تحقيق يتعلق باختفاء 43 طالبا في عام 2014، "شبه ميتة"

بقلم آش أوبل

أفاد تقرير أنه من غير المرجح أن تقوم إسرائيل بتسليم المدير السابق لوكالة التحقيقات الجنائية المكسيكية، توماس زيرون، الذي تتهمه السلطات في المكسيك بتقويض تحقيق في اختفاء 43 طالبا في عام 2014. ويوم الثلاثاء نقلت صحيفة "نيويورك تايمز" عن مسؤولين إسرائيليين لم تذكر أسماءهم قولهم إن "تأخيرات وأخطاء" ارتكبتها السلطات المكسيكية تعني على الأرجح أن طلب التسليم "شبه ميت." وكان زيرون قد فر من المكسيك بعد أن أعيد فتح تحقيق في اختفاء الطلاب في أعقاب انتخاب الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور في عام 2019، وهو موجود في إسرائيل وقد قدم طلبا للحصول على لجوء. بشكل منفصل، وتتهم المكسيك زيرون باختلاس أكثر من 50 مليون دولار وتعذيب مشتبه بهم. ونُقل عن زيرون قوله بشأن حياته الجديدة في تل أبيب، حيث تحدث التقرير عن أنه ضيف منتظم في الحفلات وعن تردده الدائم على مطاعم راقية، "[صادقت] أشخاصا رائعين، بدءا من طهاة ومرشدين سياحيين وفنانين ورواد أعمال وعاملين بسطاء." وأشار التقرير إلى سلسلة من الأخطاء والإخفاقات في طلب التسليم الذي قدمته المكسيك، بما في ذلك فشلها في تقديم وثائق طلبتها السلطات الإسرائيلية.

أحد هذه الأخطاء، والذي قال مسؤول إسرائيلي للصحيفة إنه السبب الرئيسي لعدم موافقة القدس المحتمل على عدم تسليم زيرون، هو لقاء عُقد في أكتوبر 2022 بين زيرون ورئيس اللجنة المكلفة بالتحقيق في اختطاف الطلاب، أليخاندرو إنسيناس.

خلال اجتماعهما في تل أبيب، ورد أنه تم تسجيل إنسيناس وهو يعرب عن شكه لزيرون بشأن صدق شهود الحكومة، قائلا له، "أعتقد أن هناك أساسا قانونيا لتجاوز جميع التهم"، بما في ذلك مزاعم الاختلاس. وادعى إنسيناس لاحقا أن المحادثة كانت محاولة لإقناع زيرون بالعودة إلى المكسيك والتعاون مع التحقيق.
وبحسب ما ورد تشمل الأسباب الأخرى لفشل التسليم المحتمل أدلة ضعيفة على تورط زيرون في اختفاء الطلاب وعدم ترجمة المستندات القانونية بدقة من الإسبانية إلى الإنجليزية. وقال ماريو غونزاليس كونتريراس، والد أحد الطلاب، للتايمز: "كان الأمر كما لو كانوا يسخرون منا، وقالوا إنهم لم ينتهوا من الأوراق." وقال مسؤول إسرائيلي إن اسرائيل ماطلت في البداية في
معالجة طلب التسليم انتقاما من دعم المكسيك لتحقيقات الأمم المتحدة في مزاعم ارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين.
في أعقاب اختفاء الطلاب عام 2014، خلص فريق تحقيق برئاسة زيرون، بعد أسابيع فقط من الواقعة، إلى أن الشرطة سلمت مجموعة الطلاب، الذين كانوا في طريقهم إلى مظاهرة، إلى عصابة مخدرات محلية. ثم قتل المجرمون المجموعة، وأحرقوا جثثهم وتخلصوا منها في نهر. ودحض المحققون الدوليون فيما بعد رواية زيرون، واكتشفوا أن الحكومة تلاعبت بالأدلة الموجودة وانتزعت أدلة جديدة من خلال التعذيب. واستقال زيرون من منصبه في عام 2016 بعد الكشف عن مقطع فيديو يظهره وهو يتعامل مع أدلة لم يتم تسجيلها رسميا على ما يبدو. وفي سبتمبر 2021، تعرضت السفارة الإسرائيلية في مكسيكو سيتي للتخريب من قبل متظاهرين طالبوا إسرائيل بتسليم زيرون. وقام المتظاهرون بخط عبارات على جدران السفارة من بينها "الموت لإسرائيل."

* * *

تقدُّم البرنامج النوويّ الإيرانيّ: ديرمروهنغبي إلى واشنطن الأسبوع المقبل

يزور وزير الشؤون الإستراتيجية في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، رون ديرمر، ومستشار الأمن القومي، تساحي هنغبي، واشنطن، مطلع الأسبوع المقبل، لعقد اجتماعات مع كبار مسؤولي الإدارة الأميركية، بشأن التقدُّم في البرنامج النووي الإيرانيّ، بالإضافة إلى "قضايا أمنية أخرى."جاء ذلك بحسب ما أورد موقع "واللا" الإلكترونيّ، في تقرير مساء الأربعاء، نقلا عن مسؤولين إسرائيليين وأميركيين وصفهم برفيعي المستوى، بدون أن يسمّهم.

وفيما أشار التقرير إلى تنامي قلق الولايات المتحدة وإسرائيل، إزاء التقدم غير المسبوق في البرنامج النووي الإيراني، ذكر أنه يُتوقع أن يلتقي ديرمر وهنغبي بمستشار الأمن القومي في البيت الأبيض، جيك سوليفان، ووزير الخارجية، أنطوني بلينكن، و"مسؤولين أميركيين آخرين." كما ذكر أن زيارتهما "ستتم على خلفية القلق المتزايد في البيت الأبيض، بشأن خطة الحكومة لإضعاف نظام القضاء، والتوترات المتزايدة في الضفة الغربية

قبل شهر رمضان." وقالت وزارة الخارجية الأميركية في وقت متأخر من مساء الأربعاء، إن "الدبلوماسية هي الطريقة المثلى لمنع إيران من حيازة سلاح نووي"، غير أنها لفتت إلى أن "كل الخيارات مطروحة." وأضافت: "واثقون للغاية من عزيمتنا على حرمان إيران من امتلاك سلاح نووي."

ونقل الموقع عن عدد من كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية، قولهم إن "الإدارة مهتمة بالعمل مع نتنياهو لاحتواء إيران، لكن سيكون من الصعب القيام بذلك 'إذا اشتعلت النيران في فناء نتنياهو الخلفي'"، في إشارة إلى استمرار تصاعُد الاحتجاجات الرافضة لإضعاف القضاء. ووفق المسؤولين، سيصل وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، إلى إسرائيل، الأربعاء المقبل، بعد إنهاء ديرمر وهنغبي زيارتهما إلى واشنطن. ويُتوقع أن يلتقي أوستن برئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، والرئيس، يتسحاق هرتسوغ. ولفت التقرير إلى أن أوستن سيأتي إلى إسرائيل "في إطار الجهود الأميركية للحد من التصعيد في الضفة الغربية. ومن المتوقع أن يناقش خلال الزيارة الاستعدادات التي تقوم بها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران في المنطقة" كذلك.

وسيكون أوستن رابع عضو بارز في إدارة بايدن يأتي إلى إسرائيل منذ تشكيل الحكومة الجديدة، وقد سبقه مستشار الأمن القومي، جيك سوليفان، ورئيس وكالة المخابرات المركزي، بيل بيرنز ووزير الخارجية، أنطوني بلينكن.

* * *

كشف إسرائيلي عن إخفاقات أمنية في جدار الفصل العنصري

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

مع تصاعد عمليات المقاومة في الضفة الغربية، وجهت أوساط إسرائيلية انتقادات حادة إلى المؤسستين العسكرية والأمنية بسبب ما تعتبرها إهمالا في الإجراءات الميدانية، خاصة الثغرات المنتشرة على طول خط التماس، وقدرة المقاومين الفلسطينيين على التسلل منها إلى الداخل المحتل لتنفيذ هجماتهم، صحيح أن الآونة الأخيرة شهدت زيادة في أعداد القوات العسكرية، لكن لا يزال يتم إدخال الآلاف من الفلسطينيين من خلال الثغرات كل يوم.

كشف إليشع بن كيمون المراسل العسكري لصحيفة يديعوت أحرونوت، أن "مراقب الدولة ماتنياهو إنغلمان نشر تقريراً حاداً عن حالة جدار الفصل العنصري من حيث إهمال الدولة له بشكل كبير، مما أفسح المجال لدخول المقاومين الفلسطينيين، لتنفيذ عملياتهم، وبلغة الأرقام فإن عام 2022 لوحده شهد تسلل 3600 فلسطيني كل يوم في المتوسط، فيما اعتقلت شرطة الاحتلال 6823 منهم فقط، فيما بقي نصف طول الجدار طوال 2021 في حالة عدم جاهزية أمنية كافية، أي أننا أمام 50% من الجدار الفاصل بقي مخترقا أمام

الفلسطينيين، ودخلوا من خلاله سواء سيرا على الأقدام أو عبر المركبات." وأضاف في تقريره أن "قوات الجيش وجهاز الأمن العام- الشاباك، حددت تسلل قرابة 918 ألف فلسطيني خلال عام 2020، و1.4 مليون في 2021، عبر الجدار الفاصل، حتى أن مجلس الوزراء لم يناقش مسألة تحسين كفاءة الجدار لمواجهة الهجمات المسلحة التي انطلقت في 2022، والغريب أن الوضع المادي للجدار استمر في التدهور، فيما تم تخفيض نطاق قوات الجيش في محيطه، مما ساهم بدوره في زيادة المخاطر الأمنية."

وأكد أن "التعامل الإسرائيلي مع الإخفاقات القائمة في الجدار الفاصل لم يكن واضحا أو منسقا بين مختلف المستويات التشغيلية، رغم أن رئيس الأركان السابق أفيف كوخافي الذي بدأ بتنفيذ عملية "كاسر الأمواج" في الضفة الغربية حدد هدفا له بمعالجة الثغرات المنتشرة على طول الجدار الفاصل، بتخصيص ما قيمته 635 مليون شيكل لزيادة القوى الأمنية على طول خط التماس، وإجراء إصلاحات، وإضافة مكونات مادية إليه."

وأوضح أن "التقارير المتوفرة تفيد بتسلل ستة آلاف فلسطيني إلى الداخل المحتل يوميًا في خط التماس، وهذا يعني أن الاستجابة التشغيلية الحالية فاشلة، رغم وضع العديد من القوات المسلحة، وتحسين البنية التحتية للسياج، ووضع المزيد من التدابير التكنولوجية لمنع المتسللين من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة 48، وإعلان جيش الاحتلال أنه سيتم الانتهاء من كافة الترتيبات الأمنية الخاصة بالجدار المقوى مع تدابير تكنولوجية ومواقع تجميع جديدة خلال عام."

كشفت هذه الإخفاقات الأمنية عن عدم نجاح دولة الاحتلال في مواجهة عمليات المقاومة من جهة، ومن جهة أخرى إمعانها في إحاطة نفسها بمزيد من الجدران والحواجز، بحيث بدا المشهد وكأنها حاصرت نفسها بالعديد من الأسيجة، بزعم أنها تحتاج لحماية نفسها من الأعداء المحيطين بها، مع أن بناء الأسوار الإسرائيلية حول حدودها بهذه الكثافة يقف خلفه ذلك الخوف العميق ممن حولها، حيث تكمن الأخطار في الظلال المحيطة بها. مع العلم أنه منذ الأيام الأولى للحركة الصهيونية، رأى كبار مفكريها أن مستقبل الدولة اليهودية منوط بالقدرة على حمايتها من جيرانها، من خلال "عقيدة الجدار الحديدي"، ولذلك فقد أقامت أسوارًا بأماكن مختلفة للحد من التهديدات التي تواجهها، حتى وصلت ذروتها في انتفاضة الأقصى، بعد سلسلة من العمليات الاستشهادية، وحينها بدأ الاحتلال ببناء جدار أمني لفصل الفلسطينيين في الضفة الغربية عن الإسرائيليين، وكذلك الحال مع قطاع غزة، ثم مع مصر وسوريا ولبنان والأردن.

* * *

الكنيست يشهد نقاشا حادا بشأن قضية الأسرى الجنود بغزة

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

شهد الكنيست الإسرائيلي جلسة نقاش عاصفة حول قضية الجنود الأسرى لدى حركة حماس في قطاع غزة، بمبادرة من لجنة مراقبة الدولة التي يترأسها عضو الكنيست ميكي ليفي، قائد شرطة الاحتلال السابق،

وبحضور عائلات الجنود الأسرى، والسكرتير العسكري لرئيس الحكومة الجنرال آفي غيل، وعيدان عيمدي الضابط المضطلع بهذه المسألة.

ذكرت عاتيرا غيرمان، مراسلة صحيفة "مكور ريشون" أن عائلة الجندي الأسير هدار غولدن وجهت اتهامات قاسية لجيش الاحتلال الذي أرسله إلى الحرب في غزة، ولم يفعل ما يكفي لاستعادته من الأسر، وأكدت والدته أن المنسق السابق لملف الأسرى يارون بلوم أهمل قضيتهم، ولم يعطها حقها في المتابعة، ومنذ خمس سنوات صرخت أمام الحكومة لتنبيهها من سوء إدارته للملف، ولكن دون جدوى. وأضافت في تقريرها أن "الجنرال رفض هذه الاتهامات، زاعما أن وجهة الدولة الواضحة هي إحضاره هدار إلى منزله، والادعاء أن الدولة لا تفعل شيئا لعودته كلام غير صحيح، وهناك جهود كبيرة يتم تنفيذها من قبل رؤساء جهازي الموساد والشاباك لتحقيق هذا الهدف، كل شيء يتم القيام به بطريقة منظمة، وهناك أشياء صامتة تحصل، يمكنني أن أتفهم النقد لعدم القيام بما فيه الكفاية لاستعادة الأسرى، لكن مهمتنا لا تزال إعادتهم."

ووجه عيدان عيمدي، المنخرط في القضية، كلاما قاسيا بقوله إن "هذه المؤسسة لا تستحق أن يرسل جنودها لخوض معارك قتالية، لقد قابلت كل كبار أجهزة الأمن والاستخبارات، وللأسف لا يوجد ببساطة استراتيجية لإنهاء هذا الملف، نحن لا نفعل ما يكفي لاستعادة الأسرى، الدولة فقط ترفع الثمن من وقت لآخر، وكأن الأسرى الإسرائيليين أصبحوا أداة سياسية ليس أكثر."

تكشف هذه الانتقادات الإسرائيلية الموجهة لدوائر صنع القرار بعدم إبرام صفقة تبادل أسرى مع حماس، ما يعدّ استمرارا لاتهامات متلاحقة للحكومة والجيش والمخابرات بإهمال الأسرى وعائلاتهم، وتركها وحيدة في مسيرتها لاستعادة أبنائها الأسرى في غزة لدى حماس، ما يعني الإضرار بعقيدة الجيش الإسرائيلي التي تسعى لاستعادة جنوده من ساحة المعركة، وتجد العائلة نفسها وحيدة في مواجهة حماس التي تخوض ضدها حربا نفسية تقوض أركان المجتمع الإسرائيلي. وتشعر عائلات الإسرائيليين الأسرى بحالة من العزلة والتهميش منذ أسر أبنائهم في غزة، فالجهود التي تبذلها الحكومة لم تثمر بعد، والجمهور لا يتعاطف معها، ولا أحد ينضم إليها، ربما لأن الصدمة الخطيرة التي يحياها المجتمع الإسرائيلي عقب اختطاف شاليط ما زالت مؤثرة عليه سلبا، وتجعله غير منخرط في الجهود الحالية، مع الاعتراف بأنه ليس هناك أي حزب سياسي أو وزير إسرائيلي قدم مقترحا عمليا لاستعادتهم، لأنهم لا يحتلون مكانا متقدما في سلم أولويات الحكومة. وأكثر من ذلك، فإن هناك شعورا بالخيانة تجاه عائلات الأسرى الإسرائيليين من قبل دولة الاحتلال، حيث تمارس الحكومة ووزراؤها حالة من التجاهل والتغاضي عن مطالبها، من خلال تخويفها بأن إطلاق سراح أسرى فلسطينيين جدد يخدم إستراتيجية حماس على اختطاف المزيد من الأسرى الإسرائيليين وصولا إلى هدفها بعيد المدى بـ"تبييض سجون الاحتلال."

* * *

قناة عبرية: انهيار تدريجي للسلطة يهدد الاحتلال استراتيجيا.. ومسؤول فلسطيني يرد

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21

سلطت قناة عبرية، الضوء على العديد من المؤشرات والمعطيات التي تنذر بقرب انهيار السلطة الفلسطينية التي يقودها محمود عباس، ما يخلق تهديدا استراتيجيا على "إسرائيل" خاصة في ظل تصاعد المقاومة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين. ورأت" القناة 12 "العبرية في تقرير لها، أن الأرقام "المقلقة" لعدد الشهداء الفلسطينيين والقتلى الإسرائيليين منذ 2022 وحتى الآن، "تكشف عن مشكلة عميقة؛ وهي عملية تفكك السلطة الفلسطينية، التي تشهد ضعفا لم نشهده منذ أيام الانتفاضة الثانية."

وبحسب متابعة "عربي21" للأحداث في الأراضي المحتلة، فإنه بلغ عدد القتلى الإسرائيليين جراء العمليات الفلسطينية المتزايدة من بداية العام الماضي نحو 50 مستوطنا وجنديا إسرائيليا، مع ارتفاع كبير في عدد الشهداء الفلسطينيين إلى أكثر من 284، بينهم 54 من قطاع غزة معظمهم قضوا في العدوان الإسرائيلي على القطاع عام 2022.

وأكدت القناة أن "السلطة تواصل فقدان شرعيتها في أوساط الشعب الفلسطيني، الذي بلغ تعداده عام 2022 في الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر من 5 ملايين نسمة، علما بأن 36 في المئة من سكان الضفة و41 في المئة من سكان القطاع هم دون سن الـ15 عاما، وهؤلاء ولدوا في زمن الهواتف الذكية ويطلق عليها) الجيل(Z، حيث تضج الشبكات الاجتماعية بالدعوات لمواجهة الجيش الإسرائيلي، وبالتالي فإن هؤلاء مشغولون بتحدي إسرائيل." وأشارت القناة إلى أن "الكثيرين من الشباب الفلسطيني فقدوا الثقة بالسلطة ويرون أنها رمز للفساد وعامل يحد من تطورهم"، مشيرة إلى "تفشي البطالة في الأراضي الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة المحاصر إسرائيليا منذ 17 عاما، حيث وصلت البطالة إلى 50 في المئة، فيما وصلت إلى 15.5 في المئة في الضفة، علما بأن متوسط الأجر اليومي بين من يعملون في الضفة لا يكفي لإعالة الأسرة." ولفتت إلى وجود إمكانية كبيرة لدى سكان القطاع والضفة وخاصة الشباب للوصول إلى ما ينشر في الشبكات، فنحو 92 في المئة في الضفة و91 في المئة من غزة لديهم هاتف ذكي، وهذه "الهواتف مغمورة بآلة تحريض (ضد الاحتلال) تروج لها المنظمات الفلسطينية، ومنها مقاطع فيديو تشجعهم على الخروج والقيام بعملية."

ومما يثير القلق لدى المسؤولين في السلطة الفلسطينية بحسب القناة الإسرائيلية، ظهور العديد من التشكيلات المقاومة للاحتلال، في الوقت الذي "أصبحت فيه قدرة السلطة الفلسطينية محدودة أكثر فأكثر، مثل مجموعات عرين الأسود التي ترفع رأسها، وتنفذ المزيد من أعمال المقاومة، في حين يعاني عباس (88 عاما)، من ضعف جسدي وقيادي."

وأفاد التقرير بأن "السلطة تجد صعوبة في تطبيق آليات السلطة وإنفاذ القانون (في الضفة الغربية)، على الرغم من الاحتكاك المباشر مع الجمهور المحلي." وأكد مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية للقناة، أن

"إسرائيل التي تقودها حكومة متطرفة غير مسبوقة تقتل الشعب الفلسطيني، أصبحت تهديدا وجوديا للسلطة، والولايات المتحدة غير قادرة على فرض حل الدولتين، وهي لا تفعل شيئا لمنع الإجراءات الإسرائيلية." وأعرب مصدر آخر في رام الله عن قلقه من الوضع، وقال للقناة العبرية: "لا أعتقد أن الوضع سيكون جيدا بالنسبة لنا، إنه سيئ جدًا.. أبو مازن يضعف ويفقد ثقة الشعب الفلسطيني"، منوها إلى أنه "في حال لم يتم تحقيق انفراجة في الضغط على نتنياهو (رئيس حكومة الاحتلال) للإفراج عن أموال الضرائب، فإن السلطة ستكون عاجزة."

وفي مؤشر على قلق الاحتلال من التأييد الشعبي الفلسطيني لاستمرار مقاومة الاحتلال، ذكرت القناة أن نحو 72 في المئة من الفلسطينيين يؤيدون الجماعات المسلحة التي تنتشر في مناطق السلطة الفلسطينية مثل "عرين الأسد"، مشيرة إلى تدني شعبية عباس مقابل شعبية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، حيث أظهر استطلاع للرأي حصول كل منها على التوالي؛ 36 في المئة و60 في المئة، وهذا الاتجاه يتجاهله كبار المسؤولين في السلطة." وختمت القناة بالقول إنه "بينما تستعد المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لشهر رمضان، تسمع في الخلفية تهديدات فصائل المقاومة، كما أن الواقع على الأرض لا يبشر بالخير، وضعف السلطة الفلسطينية لدرجة التفكك التدريجي يخلق تهديدا استراتيجيا قد يؤثر بشكل مباشر على إسرائيل، في ظل نمو نشاط المقاومة الذي يملأ هذا الفراغ."

وتعليقا على تكرار محافل إسرائيلية مختلفة حديثها عن تفكك وضعف السلطة الفلسطينية، أوضحت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية على لسان السفير أحمد الديك، المستشار السياسي لوزير الخارجية رياض المالكي، أن "كل ممارسات وانتهاكات واقتحامات جيش الاحتلال، إضافة إلى هدم المنازل ومصادرة الأراضي وتعميق الاستيطان وعمليات القتل خارج القانون، كل هذا يؤدي إلى إضعاف السلطة وتهميشها ."وأضاف في تصريح خاص لـ"عربي21"، أن "انتهاكات وإجراءات الاحتلال يفقد أيضا السلطة المصداقية في أعين جماهيرها وأبناء شعبها، وحتى لا يتحمل الاحتلال المسؤولية يحاولون رمي الكرة في ملعب السلطة، ويحملونها المسؤولية، علما بأن الحكومة الإسرائيلية هي من تتحمل المسؤولية، وأكثر من وزير متطرف صرح بذلك علنا ." ونبه المستشار الديك، أن "الطرف الإسرائيلي يتصرف وكأنه لا يوجد شريك فلسطيني، وكأنه لا يوجد جانب فلسطيني على الإطلاق، وهذا يندرج في عمليات الضم التدريجي الزاحف للضفة الغربية المحتلة"، لافتا أن "الاحتلال يريد أن يحمل السلطة المسؤولية أمام الرأي العام العالمي، لكنهم هم من يتحملون مسؤولية ما يجري ."

* * *